

التميز البحثي وتأثيره على ترتيب الجامعات عالمياً " جامعة أكسفورد نموذجاً " وإمكانية الاستفادة منها في الجامعات المصرية

دكتورة/ داليا طه محمود يوسف

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد - كلية التربية - جامعة المنيا

مستخلص

هدف البحث الحالي التعرف على التميز البحثي لجامعة أكسفورد وذلك لوضع اجراءات مقترحة لتطوير منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية لرفع ترتيبها على مستوى جامعات العالم. وإلقاء الضوء على معايير تصنيف الجامعات عالمياً، والوضعية الراهنة للبحث العلمي بجامعات المصرية من خلال تحليل منظومة البحث العلمي وتحديد التحديات التي تواجه الجامعات وتحول دون التميز البحثي بها، والتوصل إلى إجراءات مقترحة لتطوير منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية، واستخدام البحث المنهج الوصفي التحليلي وكذلك أسلوب تحليل النظم، وتوصل البحث إلى نتائج مستقاه من التميز البحثي لجامعة أكسفورد، ونتائج مستقاه من الوضعية الراهنة للبحث العلمي في الجامعات المصرية وأهمها قلة الأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل المجتمع، وعدم وجود قاعدة بيانات للمشاريع البحثية محلياً ودولياً، وضعف الصلة بين مؤسسات المجتمع في مجالات الزراعة، والصناعة والصحة، والبيئة، والتعليم. وفي ضوء تلك النتائج توصل البحث إلى تقديم بعض الإجراءات المقترحة لتنفيذ التميز البحثي بالجامعات المصرية لتنفيذ رؤية مصر 2030 بوجود عشرة جامعات على الاقل في مؤشر أفضل 500 جامعة في العالم، ومن أفضل 20 مؤسسة تعليم عالي في الابحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالمياً. الكلمات المفتاحية: التميز البحثي - ترتيب الجامعات.

**Research excellence and its impact on the ranking of
universities worldwide "Oxford University as a Model" and
the possibility of using it in Egyptian universities**

Dalia Taha Mahmoud Youssef

*Assistant Professor of Comparative Education and Educational Management,
Faculty of Education, Minia University*

Abstract

The aim of the current research is to identify the research excellence of the University of Oxford in order to develop proposed measures to develop the system of scientific research in Egyptian universities to raise their ranking at the level of world universities. And shed light on the criteria for the classification of universities globally, and the current status of scientific research in Egyptian universities by analyzing the scientific research system, identifying the challenges facing universities and preventing research excellence in them, and coming up with proposed measures to develop the scientific research system in Egyptian universities, and the research used the descriptive and analytical method as well as the method of analysis Systems, and the research reached conclusions drawn from the research excellence of the University of Oxford, and results derived from the current state of scientific research in Egyptian universities, the most important of which is the lack of applied research that deals with community problems, the absence of a evidence base for

research projects locally and internationally, and the weak link between community institutions in the fields of agriculture, Industry, health, environment, and education. In light of these results, the research reached to present some suggested measures to activate research excellence in Egyptian universities to implement Egypt Vision 2030, with at least ten universities in the index of the best 500 universities in the world, It is among the top 20 higher education institutions in scientific research published in internationally recognized journals.

Keywords: research excellence – university ranking.

المقدمة:

إذا كان التعليم استثماراً بشرياً من ضمن غاياته تزويد المجتمع بأفضل المخرجات التعليمية التي تسهم في تنميته وتطوره، فإن البحث العلمي في أي مجتمع هو حجر الزاوية في التقدم العلمي والتنمية؛ وهو أيضاً القوة الأساسية لاقتصاد الدول المتقدمة وسبب تطورها، كما أنه يساعد على إيجاد الحلول المميزة للمشكلات التي تواجه المجتمع، ويساعد في تحسين الأداء وزيادة الإنتاج.

وبالرغم من التميز العلمي والبحثي الذي وصلت إليه امتناً سابقاً إلا أن البحث فقد الروح الإبداعية والتي هي مصدر سموه و تميزه، و قد انعكس ذلك على حياتنا اليومية حاضراً و مستقبلاً، إذ أن مدخلات البحث العلمي ومخرجاته وآلياته وتشكيله ومكوناته تعيش حالة من الركود التام والانحسار المعرفي والتخلف العام عن السباق البحثي المعاصر، لذا يتوجب على الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية والعلمية والبحثية وجميع المؤسسات العاملة في العالم العربي بجميع أنواعها ومهما تعددت أشكال منتجاتها أن تواجه التحديات وتقتنص الفرص، فالبحث العلمي السليم هو المصدر الأول لنظم المعلومات التي يُعتمد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة لخدمة المؤسسات والأوطان والأجيال القادمة وبذلك فإن المساهمة في تنمية الروح الإبداعية في البحث العلمي واجب وطني وانتماء وظيفي وضرورة حتمية يضمن النهوض إلى مصاف الأمم والشعوب المتقدمة (الرحيمي، المارديني، 2011).

وتعد مؤسسات التعليم الجامعي أهم المؤسسات المنوط بها إعداد وتجهيز الكوادر البشرية القادرة على العمل والتفكير العلمي والتي تتحمل مسؤوليات الحياة العملية وتبغات النهوض بالمجتمع، وذلك من خلال القيام بوظائفها والتي يمكن إيجازها فيما يلي(حافظ ، 2000) :

1- إعداد القوة الدافعة لحركة تطوير المجتمع وقيادة هذا التطوير، وذلك عن طريق تربية الشباب وتوجيههم فكرياً ووجدانياً وروحياً.

2- تأصيل عناصر الهوية الثقافية، بحيث تبقى مكونات حياتية نافعة في مد البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشكل مستقبل الأمة .

3- تطوير النماذج المعرفية علي اختلاف أشكالها، لأن الجامعة مؤسسة علمية متقدمة ينبغي أن تسعى إلي تطوير المعرفة العلمية وما تتطلبه من شروط معرفية لتطوير البلاد في كافة المجالات.

4- حمل رسالة البحث العلمي، وما تتطلبه هذه الرسالة من شروط منهجية.
الأمر الذي أدى إلى تزايد الدعوات المطالبة للجامعات بضرورة إعادة النظر في طبيعة علاقتها بمجتمعاتها، والبحث عن أدوار ووظائف جديدة تستطيع من خلالها تقديم خدماتها للمجتمع بمختلف مؤسساته وفئاته لتزويدهم بالمعرفة المتجددة والخبرة الفنية، بحيث تصبح الجامعات شريكاً فعالاً مع المجتمع بقطاعاته المختلفة. فالجامعات في حاجة ماسة لإدارة أصولها المعرفية مع ضرورة توافر مناخ تنظيمي يساعد على العمل من أجل الارتقاء بمستوى الأداء (إبراهيم، 2018).

وقد شهدت الجامعات خلال العشر سنوات الماضية تطوراً كمياً ونوعياً واضحاً وجوهرياً؛ وذلك لمواكبة التحديات الكبيرة التي تواجهها؛ فالثورة المعرفية والتكنولوجية جعلت من الطالب الجامعي محل للتنافس بين الجامعات لاستقطابه؛ فالمنافسة بين الجامعات لم تعد تقتصر على مستوى الدولة ولكن أصبحت على مستوى العالم ككل، ولم يعد هناك حواجز تمنع الطلاب كما كان من قبل في الالتحاق بالجامعة التي يراها ملائمة لمستوى طموحه الشخصي لأنه يبحث عن التميز في أي جامعة تساعد وتؤهله للحصول على عمل مناسب له، مما جعل هناك تسابق بين الجامعات على الحصول على أعلى مراتب الترتيب على مستوى العالم. وتعد التصنيفات من أهم الوسائل التي يعتمد عليها الطلاب لمعرفة جودة الجامعات من خلال ترتيبها، وأهم معايير التي تقيّم هذه التصنيفات حيث يعتمد بعضها على الكوادر البشرية والتميز البحثي والمراكز التابعة للجامعة المهمة بالبحث والنشر العلمي (إبراهيم، 2014).

وبالنظر إلى جامعات الدول المتقدمة تقنياً يتضح أنها تعمل على زيادة مواردها المالية من خلال الخدمات التي تقدمها للآخرين مع المحافظة على التزاماتها العلمية والثقافية اتجاه المجتمع في الوقت نفسه، هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن اعتبار الجامعات مصنع

للمعرفة تتزود منه المؤسسات الإنتاجية بصفة مباشرة تبعاً لاحتياجاتها، ويظهر ذلك من خلال أشكال التعاون المختلفة، كبيوت الخبرة، وحاضنات الأعمال، والمعامل المركزية، وحدائق المعرفة... الخ، كل هذه الأشكال من التعاون تساعد في الرفع من القدرة التنافسية للجامعة ولهذه المؤسسات في بيئة لطالما وصفت مؤخرًا بديناميكيتها المتغيرة والتي لا تقبل إلا الأقوى (سيف الدين، موساوي، 2015).

وقد ابتكرت العديد من الجامعات المتقدمة بدائل للتمويل البحثي ومن أبرز تلك الجامعات " جامعة " أكسفورد" البريطانية المرتبة الأولى في العالم في تصنيفات جامعة تايمز للتعليم العالي (THE) من 2017 الي 2021 (مجلة_تايمز ، 2020).

كما يوجد أكثر من 24000 طالب في أكسفورد ، بما في ذلك 11,955 طالبًا جامعيًا و 12010 طلاب دراسات عليا. وتتميز أكسفورد بأنها تنافسية للغاية: تقدم أكثر من 23000 شخص للحصول على حوالي 3300 فرصة جامعية للالتحاق في عام 2019. وهذا يعني أن أكسفورد تتلقى ، في المتوسط ، حوالي 7 طلبات لكل مكان متاح. يأتي غالبية طلاب جامعة أكسفورد الجامعية في المملكة المتحدة من مدارس حكومية. لدخول عام 2020 ، ذهب أكثر من 69٪ من عروض المملكة المتحدة إلى طلاب من قطاع الدولة. تقدم أكسفورد أكثر من 250 برنامج دراسات عليا.

يشكل الطلاب الدوليون ما يقرب من 45٪ من إجمالي الطلاب لدينا - حوالي 10900 طالب. يأتي الطلاب إلى أكسفورد من أكثر من 160 دولة ومنطقة. وفقًا لإطار التميز البحثي لعام 2014 ، وهو التقييم الرسمي على مستوى المملكة المتحدة لجميع الأبحاث الجامعية ، تمتلك أكسفورد أكبر حجم من الأبحاث الرائدة عالمياً في المملكة المتحدة، تعد الجامعة ، بما في ذلك الكليات ومطبعة جامعة أكسفورد ، أكبر صاحب عمل في أوكسفوردشاير ، حيث تدعم حوالي 33700 وظيفة في المقاطعة وتضخ أكثر من 2.3 مليار جنيه إسترليني سنويًا في الاقتصاد الإقليمي (معلومات عن جامعة أكسفورد، 2020).

فحين لم تنل الجامعات المصرية ترتيب مميز بين الجامعات على الرغم من قدمها عن بعض الجامعات العربية وخاصة بعد وصول بعض الجامعات السعودية الي مرتبة متقدمة على

مستوى العالم مثل جامعة الملك سعود و جامعة فهد للبترول والتعدين وجامعة الملك عبد العزيز ضمن قائمة تصنيف شنغهاي لافضل 500 جامعة على مستوى العالم لعام 2020، حيث احتلت جامعة الملك عبد العزيز المرتبة الأولى عربياً 101: 150 عالمياً، وتلتها جامعة الملك سعود في المرتبة الثانية عربياً 150: 200 عالمياً، ثم جاءت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا المرتبة الثالثة و 201: 300 عالمياً، اما جامعة القاهرة أقدم الجامعات العربية فلا تزال في نفس ترتيبها ككل عام تقريباً من 401: 500 عالمياً، وباقي الجامعات المصرية مثل جامعة الاسكندرية وجامعة عين شمس و جامعة المنصورة فقد جاء ترتيبهم خارج نطاق أفضل 500 جامعة على مستوى العالم (تصنيف شنغهاي، 2020).

مما يدل على تراجع الجامعات المصرية عن الصدارة على المستوى العربي والعالمي، ومما لاشك فيه ان جودة الابحاث وتميزها هو العامل الاساسي لهذا التراجع الحاد لتتنبؤ الجامعات المصرية مكانتها المتوقعة كأقدم حضارة عرفت الكتابة واهتمت بالعلم في كافة المجالات.

مشكلة البحث:

على الرغم من مكانة التعليم الجامعي المصري وأهميته، إلا أن واقعه يشوبه الكثير من أوجه القصور والضعف في مختلف عناصر المنظومة الجامعية؛ مما أدى إلى ابتعاد التعليم الجامعي عن سباق المنافسة العالمية لإنتاج المعرفة، وضعف مستوى الجودة فيه ووجود فجوة بين مخرجاته وبين متطلبات سوق العمل ومتطلبات تنمية مجتمعه.

فالتعليم العالي بصفة خاصة يواجه بالكثير من القيود التي تحد من كفاءته وتضعف من جودة مخرجاته وإمكانية تطوره؛ ولعل أبرز تلك القيود وأشدّها تأثيراً على مسيرة التعليم العالي هي محدودية مصادر التمويل وانخفاض كفاءة تخصيصها على مكونات العملية التعليمية الأمر الذي يعيق إمكانية تطوير التعليم العالي وتحسين جودة مخرجاته؛ وتعد قضية تمويل التعليم العالي من أهم القضايا التي تواجه المجتمع المصري في الوقت الحالي وتحد كثيراً من تحقيق الأهداف التنموية له (شبل ، 2015).

وعلى الرغم من قناعة الجامعات بأهمية نتائج البحث العلمي المنجز في مراكز البحث أو المختبرات الجامعية ودور ذلك في الابتكارات التقنية، إلا أنه لا توجد استراتيجية فاعلة للبحث العلمي أو سياسية بحثية لربط جهود الجامعات في مجال البحث العلمي بقطاع الأعمال لتحقيق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

في حين أن نسبة تمويل البحث العلمي تكاد لا تصل إلى 1% في الموازنات العامة وأن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط بنسبة 0.3% من الناتج القومي الإجمالي، ويعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ 3% للقطاع الخاص، و 7% من مصادر مختلفة؛ وذلك على عكس الدول المتقدمة حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين 70% في اليابان و 52% في أمريكا (ياقوت، 2007).

ويفسر تدني تمويل البحث العلمي من قبل القطاعات والخدمات في البلدان العربية بمحدودية النشاط الابتكاري للأبحاث العلمية؛ حيث تؤكد المؤشرات الخاصة بعدد براءات الاختراع للبلدان العربية ضعف نشاط البحث والتطوير؛ فطبقاً لإحصائية براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة منذ الثمانينات وحتى بداية الألفية الثانية سجلت مصر (77) براءة اختراع في حين سجلت كوريا (16328) براءة اختراع في نفس الفترة، كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من براءات الاختراع المسجلة للبلدان العربية مسجلة من قبل جهات أجنبية، وأن معظم التمويل الحكومي الموجه للتعليم العالي يُستهلك في تغطية مرتبات العاملين، هذا بالإضافة إلى غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والعلماء (الأمم المتحدة، 2003).

وقد أكدت إستراتيجية تطوير التعليم العالي في مصر (2015 - 2030) على حتمية بذل المزيد من الجهد لتطوير الجامعات المصرية، ورفع قدراتها على المنافسة الدولية؛ لتحتل مراكز متقدمة في ترتيب الجامعات على مستوى العالم (وزارة التعليم العالي، 2015).

وتهدف رؤية مصر 2030 الي تحقيق الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي من خلال مؤشرات القياس التالية(وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري، 2016):

- حصول جميع مؤسسات التعليم العالي تكون معتمدة مرتين على الاقل قبل حلول عام 2030 من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(محلي وعالمي)
- وجود عشرة جامعات على الاقل في مؤشر أفضل 500 جامعة في العالم.
- وجود 40 جامعة مصرية في مؤشر أفضل جامعات أفريقيا.
- وجود 15 جامعة مصرية على الاقل في مؤشر أفضل جامعات المنطقة العربية.
- الجامعات المصرية من أفضل 20 مؤسسة تعليم عالي في الابحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالمياً.

مما سبق يتضح انه من خلال النشر العلمي للابحاث فان الجامعات المصرية يمكن ان تحقق ما تهدف اليه رؤية مصر ولكن هناك عوائق لتحقيق هذه الرؤية، من أهم المعوقات التي تحول دون وصول الجامعات المصرية لترتيب على مستوى جامعات العالم: معوقات تكنولوجية ومعوقات بشرية، ومعوقات خاصة بالنشر الدولي للبحوث(محمد، 2016).

كما أكدت دراسة (السيد، 2012) أن الوضع الراهن للجامعات المصرية بصفة عامة، يعاني من بعض نواحي القصور منها ضعف التعاون بين مؤسسات التعليم الجامعي ومؤسسات الإنتاج الحكومية والخاصة، وبالتالي انخفاض الارتباط بين البحث والتطوير في الوقت الذي ارتبط فيه التطوير بالبحث في غالبية دول العالم حيث لم يعد هناك بحثاً بلا استخدام، كما لم يعد هناك تطويراً بلا بحث، وانعدام الثقة بين المؤسسات الإنتاجية في المجتمع المصري والتعليم الجامعي؛ مما يجعلها تتجه نحو الاستعانة بالخبرات الأجنبية من أساتذة الجامعات وغيرهم من المتخصصين.

وفي هذا الصدد أيضاً أشارت دراسة (سعيد، 2013) إلى ضعف مستوى البحث العلمي وتطبيقاته، وهو المنوط به تطوير المجتمع وحل مشكلاته، وغياب العلاقة التكاملية للجامعة مع القطاعات الإنتاجية العامة والخاصة، وكذلك الافتقار إلى توافر التسهيلات والإمكانات المادية والتكنولوجية اللازمة لإجراء البحوث العلمية بالجامعات المصرية، وغياب الوعي

التسويقي لمراكز البحوث والجامعات، والافتقار إلى ارتباط الأبحاث بالتنمية الاقتصادية والمجتمعية، وضعف التعاون مع الشركات الاقتصادية مما أدى إلى الافتقار في تمويل الأبحاث من القطاع الخاص والاقتصادي، والاعتماد في التمويل بنسبة كبيرة على الحكومة. وما أكدته دراسة (إبراهيم، 2018) أنه على الرغم من أن الشراكة البحثية للجامعات المصرية هي الوسيلة التي تحقق التنمية في شتى المجالات فضلاً عن القضاء على الكثير من المشكلات التي تعاني منها الجامعات المصرية مما يكون ذلك مدخلاً لتحقيق الميزة التنافسية إلا أن هناك ضعف في الترابط بين مؤسسات التعليم العالي في مصر ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية والصناعية، وتدني الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية.

وبذلك يتضح أن الدعوة إلى توفير التمويل لدعم البحث العلمي في الجامعات، سواء من ميزانية الدولة، أو من القطاع الخاص أو من أية مصادر أخرى، لم تجد حتى الآن الاستجابة الكافية في حين أن توفير الأموال لدعم أنشطة البحث العلمي بالجامعات أصبحت ضرورة ومسؤولية جماعية تبادلية تعاونية بين الجامعات وقطاع الأعمال العام والخاص لتبادل المنفعة والنهوض بالبحث العلمي بمصر وتطبيقه للنهوض بالاقتصاد والإنتاجية وتطوير وإقامة الشركات المنافسة عالمياً.

فحين تتميز جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة بالنمو البحثي مما يؤهلها كل عام بتبؤ مكانة مميزة على مستوى الجامعات عالمياً ولا يخلو اسمها من أي تصنيف من التصنيفات ذات الشهرة والمصداقية.

ويتضح مما سبق أن سبب تراجع الجامعات المصرية في الترتيب على مستوى الجامعات عالمياً الي ضعف النشر الدولي، و قلة الإنتاج البحثي لأعضاء هيئة التدريس مقارنة بعددهم ، فالجامعات المصرية تعاني من ضعف تمويل البحوث، مما يؤثر سلباً على النمو البحثي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والباحثين عموماً ويعوق التميز البحثي على مستوى مصر كلها مما أدى الي تفوق بعض الجامعات المنشأة حديثاً عن الجامعات المصرية في الترتيب العالمي لأفضل الجامعات سنوياً. ومنا هنا جاءت فكرة البحث الحالي كمحاولة الاستفادة من

خبرة جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة لتميزها البحثي وترتيبها المميز كل عام بالتصنيفات العالمية.

وتأسيساً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:
كيف يمكن الاستفادة من التميز البحثي بجامعة أكسفورد في الجامعات المصرية للتصدر الترتيب العربي والافريقي ؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أهم التصنيفات العالمية لترتيب الجامعات والمعايير التي تعتمد عليها ؟
2. ما القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة؟
3. ما أهم ملامح التميز البحثي في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة؟
4. ما الوضعية الراهنة للبحث العلمي في الجامعات المصرية ؟
5. ما الإجراءات المقترحة للاستفادة من التميز البحثي بجامعة أكسفورد في الجامعات المصرية لرفع ترتيبها عالمياً ؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي التعرف على التميز البحثي لجامعة أكسفورد وذلك بوضع اجراءات مقترحة لتطوير منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية لرفع ترتيبها على مستوى جامعات العالم. ومن ثم يهدف البحث الحالي إلى:

1. التعرف على كيفية ترتيب الجامعات عالمياً وذلك من خلال معايير التصنيفات المختلفة.
2. توضيح القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة.
3. إلقاء الضوء على ملامح التميز البحثي في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة.
4. تحليل الوضعية الراهنة للبحث العلمي في الجامعات المصرية من خلال تحليل منظومة البحث العلمي بمصر والتحديات التي تواجهها.
5. التوصل إلى إجراءات مقترحة مستقاه من التميز البحثي بجامعة أكسفورد في الجامعات المصرية لرفع ترتيبها عالمياً.

أهمية البحث:

تكم الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية للبحث الحالي فيما يلي:

- الأهمية النظرية:

1. يتناول مجال البحث الحالي موضوعاً وثيق الصلة بتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع؛ حيث يعد البحث العلمي إحدى أهم الركائز التي تدفع نحو التقدم التقني الذي يمكن بواسطته تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية وذلك لأن معدل تلك التنمية يتم الحصول عليه من المخزون الكلي لرأس المال البشري الذي يقود إلى الاختراعات التقنية الحديثة وتحسين الإنتاج.

2. قد يفتح البحث الحالي آفاقاً أرحب في تيو الجامعات المصرية لمكانة مميزة على المستوى العربي والافريقي؛ حيث يعد امتداداً للدراسات السابقة في هذا المجال، كما يعد في ذات الوقت تمهيداً لدراسات أخرى جديدة.

3. تحليل التميز البحثي بجامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة .

4. تستمد الدراسة أهميتها من الأهمية التي تحظى بها الجامعات التي تأخذ ترتيب متميز بالتصنيفات العالمية.

5. اهتمام القيادة السياسية في مصر بتقدم تصنيف الجامعات المصرية على المستوى العربي والافريقي والعالمي لتحقيق رؤية مصر 2030.

- الأهمية التطبيقية:

1. تقديم العديد من البدائل والحلول المحتملة والمتاحة لتوفير مصادر بديلة لتمويل البحث العلمي من خلال الاستفادة من خبرة جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة.

2. تعدد المستفيدين من الإجراءات المقترحة للبحث وهم الجامعات ومراكزها البحثية وأعضاء هيئة التدريس بها والباحثين بل المجتمع ككل لما سيعود عليه من تنمية اقتصادية إذا تم تطبيق الابحاث المختلفة لعلاج المشكلات المؤثرة بالسلب على المجتمع المصري.

3. تُعد الدراسة محاولة توضيح المعايير التي يتم عليها تصنيف الجامعات عالمياً، والوقوف على كيفية تحسين ترتيب الجامعات المصرية.

4. يُسهم البحث في توضيح أهمية رسالة الجامعات في مجال البحوث العلمية التطبيقية لخدمة المجتمع المصري مما يؤدي إلى زيادة حرص المسؤولين في الجامعات على دعم البحوث العلمية التطبيقية مادياً ومعنوياً .

منهج البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي (Descriptive Method) والذي يعتبر أنسب المناهج المستخدمة وفق طبيعة البحث الحالي، نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة، فهو يزيد من فهم الظاهرة التربوية، ويساعد في الوصول الي حقائق عن الظروف القائمة، وكذلك يمكن استبطان علاقات مهمة بين الظواهر وتفسير البيانات(عبد الحميد، كاظم، 2002) ، وذلك لتوضيح كيفية ترتيب الجامعات عالمياً ودور التميز البحثي للجامعات لتحسين ترتيبها وأخيراً صياغة آليات المقترحة للتغلب على معوقات التميز البحثي بالجامعات المصرية لرفع ترتيبها عالمياً.

وكذلك أسلوب تحليل النظم (Systems analysis method) يعتمد هذا الاسلوب على النظرة الكلية باعتبار أن دراسة الاجزاء بشكل منفصل عملية مضللة، فالنظام يعتبر مجموعة من العناصر والاجزاء المترابطة المتناسقة المتفاعلة التي تعمل متعاونة معا ويكون هدفها بلوغ مجموعة من الأهداف المحددة، حيث يتكون النظام من مجموعة من المدخلات يتم التفاعل بينها عن طريق مجموعة من العمليات لتصل الي المخرجات، ويتم تقويمها عن طريق التغذية الراجعة وذلك لأفضل المدخلات فتحي، زيدان، 2004).

مبررات اختيار موضوع الدراسة وجامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة:

- موضوع الدراسة: الأهمية البالغة للتميز البحثي وتأثيره على ترتيب الجامعات.
- الاستفادة من جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة المتميزة في المجال البحثي لتحقيق رؤية مصر 2030 في وجود عشرة جامعات على الاقل في مؤشر أفضل 500 جامعة في العالم .

• جاء اختيار جامعة أكسفورد University of Oxford كممثل للجامعات البريطانية؛ حيث تعد جامعة أكسفورد واحدة من أقدم الجامعات في العالم ومن المراكز الأكاديمية والبحثية الرائدة، والجامعة الأولى في المملكة المتحدة ذات العراقة والإرث العلمي المتميز حيث احتلت جامعة أكسفورد المرتبة الأولى في العالم في تصنيفات جامعة تايمز للتعليم العالي لعدة أعوام متتالية، حيث أن جامعة أكسفورد لديها أكبر حجم من الأبحاث الرائدة وتحظى باحترام كبير في جميع أنحاء العالم باعتبارها مركزاً للتميز في الإدارة والتعليم والبحوث المبتكرة.

حدود البحث:

تمثلت حدود البحث في:

1. الحدود المكانية:

– سوف يقتصر البحث على عرض التميز البحثي لجامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة.
– وسوف يقتصر البحث على عرض تحليل الوضعية الراهنة للبحث العلمي في الجامعات المصرية من خلال تحليل منظومة البحث العلمي بمصر والتحديات التي تواجهها في الحصول على ترتيب عالمي مميز.

2. حدود المجال:

– رؤية الجامعة ورسالتها: حيث يتم من خلالها وضع التصور المستقبلي للجامعة فلا يمكن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتميز البحثي دون وجود رؤية مستقبلية واقعية لهذه الأهداف، وكذلك الرسالة والتي تعد تجسيد لواقع الجامعة تبرز فيه مميزاتها وكيفية توجيه القرارات فهي بمثابة محرك أساسي لواقع المؤسسة وتوجهاتها.
– السياق الثقافي والبحثي للجامعة: والذي تتحدد فيه واقع الجامعة وتميزها البحثي على كافة المستويات وجهودها نحو تميزها البحثي.
– تطبيقات وأشكال التميز البحثي بالجامعة: والتي يتم من خلالها عرض لتطبيقات التميز البحثي بالجامعة متضمنة الإدارات والمكاتب والمراكز المسؤولة عن الأبحاث داخل الجامعة.

مصطلحات البحث:

– تتحدد مصطلحات البحث في مفهومي التميز البحثي وترتيب الجامعات وفيما يلي عرضاً لها:

– مصطلح التميز البحثي:

لغوياً : التميز من ميز تعني انفراد او انفصل او انعزل

مميز الشيء: امتاز، اختلف عن سواه بعلامات فارقة (مجمع اللغة العربية ،2001).

البحث يعني تقص دقيق، يوضح ظاهرة او حل مشكلة، وتختلف أساليبه وتقنياته وفقاً لطبيعة المشكلة والظروف المحيطة بها(جرجس، حنا الله ،1998).

التميز البحثي اجرائياً : هو انفراد الباحث بعمل علمي متكامل الاركان يتصف بالابداع والابتكار في مجاله.

– مصطلح ترتيب الجامعات عالمياً:

– لغوياً: ترتيب من رتب وتعني وضع الشيء بنظام(مجمع اللغة العربية ،2001).

ترتيب الجامعات عالمياً اجرائياً : يعرف تصنيف الجامعات University Ranking بأنه "القوائم التي يتم فيها ترتيب الجامعات والمعاهد بطريقة مقارنة تبعا لمجموعة من المؤشرات العامة ترتيبا تنازليا ويتم عرضها في صورة جداول.

. (Usher, Savino,2007)

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة ذات العلاقة بالتصنيفات العالمية وترتيب الجامعات والتميز البحثي، وتم ترتيبها وفقاً للتسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث، ويمكن بيانها كالتالي:

- هدفت دراسة (الرحيمي،المارديني،2011): إلى توضيح مفهوم الإبداع البحثي في الوطن العربي، وبيان مظاهره وانعكاساته على المسيرة البحثية، والمؤشرات الدالة عليه، والتطرق إلى بعض المبادرات والاستراتيجيات الإبداعية ومراكز البحوث العربية، وقدراتها الإبداعية وأثرها على

الأداء البحثي ومخرجاته. وبينت الدراسة واقع الإبداع البحثي العربي الحالي من خلال الاستدلال العلمي والإطلاع على التقارير المعرفية الدولية والإقليمية ذات العلاقة، والتي أشارت في مجملها إلى انخفاض مستوى الإبداع البحثي في العالم العربي وذلك بدلالة قلة عدد الأوراق البحثية المنشورة و المحكمة علمياً، و قلة عدد براءات الاختراع المسجلة عالمياً للعالم العربي.

وأوصت الدراسة بضرورة رفع مستوى الإبداع البحثي من خلال فهم بيئة الثقافة المحلية للبلدان العربية، وتعديل مناهج الدراسة وأساليب التعليم وطرقه، وتطوير البنية التنظيمية للمؤسسات البحثية والإبداعية، وإشراك القطاع الخاص في صياغة وتطوير الاستراتيجيات الإبداعية، والحفاظ على الموهوبين واستقطابهم وتشجيع الأفكار الإبداعية، وتوفير المتطلبات الكفيلة بخلق الأفكار الإبداعية وتنميتها.

■ خلصت دراسة (الصديقي، 2014) إلى أن تصنيف الجامعات العربية اليوم لا يعكس الريادة العلمية التي تبوأتها الحضارة الإسلامية لقرون، كما أن الفجوة العلمية الحالية بين الجامعات العربية ونظيراتها في الدول المتقدمة تستلزم تضافر جهود مختلف المتدخلين الحكوميين والمدنيين لتقليصها، على اعتبار أن إنشاء جامعات بهذا المستوى العالمي هو مشروع أمة وليس نخبة معينة من الأكاديميين. ويمكن أن تشكل هذه التصنيفات العالمية ومعاييرها منارة لتطوير التعليم العالي العربي وإعادة تشكيله وتحديد أهدافه. وهو مشروع يتطلب بلوغ أهدافه جهود أجيال متعاقبة.

هدفت دراسة (عبد العزيز، 2015): إلى توضيح أهمية النشر الدولي كمعيار لتصنيف الجامعات عالمياً وفقاً للمعايير المعروفة لتصنيف الجامعات في العالم وتقديم الدراسة عرضاً لأشهر التصنيفات العالمية للجامعات، وهي على الترتيب تصنيف شانجهاي، تصنيف التايمز، تصنيف الويبومتراكس، تصنيف QS ؛ من حيث التعريف والتصنيف وأهدافه والمعايير التي يقوم عليها التصنيف وإبراز الوزن النسبي لكل معيار، بالإضافة إلى ذلك يتم توضيح أوائل الجامعات المصنفة عالمياً في كل تصنيف بصفة عامة وتوضيح ترتيب جامعة القاهرة بصفة

خاصة سواء على مستوى الجامعات العالمية أو الجامعات العربية أو الجامعات المصرية في كل تصنيف.

▪ هدفت دراسة (ياقوتة ، سليمان، 2016) الي تسليط الضوء على أبرز المراكز بالتركيز على المعايير التي تتبعها في التصنيف، ومن تم سنستعرض بالتحليل مدى التزام الجامعات العربية بهذه المعايير مع أخذ الجامعات الجزائرية نموذجاً. وبالنظر إلى واقع الأنظمة التعليمية في الوطن العربي نجد أنها على الرغم من الإنجازات التي حققتها إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق الجودة، وعليه فإن أهمية هذا البحث تكمن في تناوله الأسباب التي جعلت معظم الجامعات العربية ومازالت بعيدة عن أفضل 500 جامعة على مستوى العالم، مع تحليل المعايير التي تم الاعتماد عليها في تصنيف الجامعات، وذلك باختيار التصنيف الأكثر شيوعاً ومصداقية.

واعتمدت على منهجية علمية تسمح بتحليل واقع الجامعات العربية عموماً والجامعات الجزائرية خاصة وذلك بالاعتماد على أبرز المعايير العلمية التي تعتمد من طرف المركز التي تصدر تلك التصنيفات، وصولاً لتقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الجودة في التعليم العالي ومخرجاته، الأمر الذي يسمح للجامعات العربية والجزائرية بتحسين تصنيفها الدولية ضمن أفضل الجامعات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

▪ هدفت دراسة (الشربيني، 2016) التعرف الي مكانة الجامعات العربية من التصنيفات الدولية للجامعات، وذلك من خلال دراسة التصنيفات الدولية للجامعات من حيث المعايير والمؤشرات التي تستند إليها، ونتائج هذه التصنيفات خلال الفترة من 2011 وحتى 2014م، وكذلك دراسة التحديات التي تواجه الجامعات العربية، وفي ضوء دراسة الواقع وضعت صيغة مستقبلية للارتقاء بمكانة الجامعات العربية في سياق التصنيفات الدولية.

▪ سعت دراسة (عز الدين، فراحي، 2016) الى قياس مدى الكفاءة النسبية لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية بإستعمال أسلوب التحليل التطويقي للبيانات الذي يعتبر المناسب لذلك، وذلك بإستعمال أربع مدخلات وثلاث مخرجات، ومقارنة ترتيب الجامعات على أساس الكفاءة مع ترتيب الجامعات حسب الترتيب العالمي Webometrics ، فكانت

نتائج البحث أن هناك اختلافاً في الكفاءة الفنية والحجمية للجامعات الجزائرية محل الدراسة، كما بينت نتائج الدراسة أن هناك عدم ارتباط بين ترتيب الجامعات حسب الكفاءة وترتيب الجامعات حسب الترتيب العالمي **Webometrics** وذلك لاختلاف المعايير المعتمدة في كل ترتيب.

▪ تناولت دراسة (ناصف، 2016) تصنيفيين من أهم التصنيفات العالمية للجامعات، وقدمت الدراسة عرضاً موجزاً عن نشأة التصنيفات المحلية للجامعات التي وُجدت في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وكانت الأساس الذي تطورت عنه التصنيفات العالمية للجامعات، وحللت الدراسة أهم أهداف التصنيفات العالمية وأهميتها، ودورها في إعادة هيكلة مرحلة التعليم العالي في كثير من الدول، ودعم التوجه الدولي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وكذلك دعم التوجه الي التركيز على البحث العلمي كأهم منتج للجامعات اليوم.

تناولت الدراسة بالوصف والتحليل والمقارنة خبرة تاوان ومصرفي تطوير سياسة التعليم العالي في ضوء ما أسفرت عنه النتائج التي حققتها جامعاتهما في التصنيفات العالمية للجامعات، وبيان أهم السياسات والإجراءات والمشروعات التي طبقتها كل من الدولتين من تحقيق ذلك.

▪ هدفت دراسة (Anić, 2017) إلى تسهيل البحوث التعاونية الفعالة بين العلوم والصناعة بكرواتيا من خلال مراجعة الدراسات السابقة والبحوث الحالية التي تشير إلى أن البحوث العلمية والصناعة التعاونية قد يكون مصدرًا قويًا للابتكار وعامل مهم في النمو الاقتصادي، وتوضيح دوافع ومحددات البحث التعاوني بين الجامعة والصناعة، وتحديد العقبات التي تواجه الأبحاث العلمية المرتبطة بالصناعة، والشركات مع قطاع الأعمال وخاصة من وجهه نظر منظمات البحوث العامة وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه على الرغم من عدد من مبادرات السياسة العامة بكرواتيا لتعزيز البحوث التعاونية، إلا انه لا يزال التعاون ضعيفاً ولا يتم بشكل كاف، وتوصلت من خلال مراجعة الأدبيات إلى تقديم توصيات لسياسات الابتكار لدعم الأبحاث المرتبطة بالصناعة خاصة أن كرواتيا حالياً في مرحلة انتقالية نحو النمو، وأن هناك حاجة لمزيد من الفهم حول كيفية تعزيز التعاون بين الأبحاث العلمية وقطاع الصناعة.

▪ هدفت دراسة (إبراهيم، 2018) إلى تعرف دور الشراكة البحثية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية بغية تقديم مجموعة من المقترحات بغرض تفعيل ذلك الدور لتحسين الميزة التنافسية من خلال تفعيل آليات الشراكة البحثية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ضعف الترابط بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية، وتدني الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية.

▪ هدفت دراسة (التوم، 2018) شرح معايير ويبومتريكس ومعرفة ترتيب الجامعات السودانية وفقاً لهذه المعايير، وسبل تحسين ترتيب موقع الجامعات السودانية، وقد تم اختيار تصنيف ويبومتريكس لعدم وجود الجامعات السودانية بالتصنيفات الأخرى ووجودها في هذا التصنيف ولكن بمراكز متأخرة.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لإبراز جوانب الضعف والقوة في ترتيب الجامعات السودانية .

وقد خلصت الدراسة إلى احتلال الجامعات السودانية مراتب متأخرة في هذا التصنيف رغم الجهود التي تبذلها هذه الجامعات في العقد الأخير لذلك لا بد من زيادة الحضور والرؤية من خلال بعض التوصيات التي قام بها الباحث، وتوصيات موقع ويبومتريكس لتحسين التصنيف، وهناك بعض الفرص للجامعات السودانية لتدعيم مركزها التنافسي، ويعينها هذا التدعيم على تحقيق أهدافها بالتعاون مع الجهات البحثية، وتعاونها مع بعضها البعض، وتحفيز الباحثين على النشر الدولي عبر الباحث العلمي .

▪ هدف دراسة (طارق، 2020) إلى تحليل مكانة الجامعات العربية ضمن أشهر التصنيفات العالمية للجامعات التي تعتمد على المخرجات العلمية بشكل أساسي (شنغهاي، ويبوماتريكس، والكيو أس) . ورصد معوقات حصول الجامعات العربية على مراتب متقدمة ضمن هذه التصنيفات العالمية. وكذلك وضع نموذج مقترح لتحسين أداء الجامعات العربية في هذه التصنيفات العالمية.

▪ هدف دراسة (الشريف، 2020) التعرف على مدى ملاءمة معايير التصنيف العالمية للجامعات لواقع الجامعات العربية، وخلص البحث الي أن هناك معايير لواقع الجامعات العربية، ومعايير لا تلائمها. وأظهرت الدراسة ان تحديد الحصول على جوائز نوبل، والتركيز على البحوث المنشورة باللغة الانجليزية، حرم الكثير من الجامعات العربية من الدخول في التصنيفات العالمية بالرغم من المشكلات التي تواجهها، وبناء على ذلك اقترحت الباحثة إضافة معايير خاصة بالجامعات العربية الي المعايير العالمية، وإذا تعذر ذلك فلا بد من ايجاد تصنيف عالمي جديد يراعي خصوصية الدول العربية والاسلامية.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من تحليل الدراسات سابقة أنها تناولت التميز البحثي وتصنيف الجامعات وترتيبها عالمياً ما يلي:

- تتفق معظم الدراسات السابقة على أهمية التصنيفات العالمية للجامعات كمؤشر لقياس اداء الجامعات المختلفة، وكمصدر للبيانات والمعلومات عن كل جامعة.
- أشهر التصنيفات تصنيف شنغهاي ، وتصنيف تايمز ، وتصنيف ويب متركس ، وتصنيف كيو أس.
- الاهتمام بالتميز البحثي والنشر الدولي لأبحاث أعضاء هيئة التدريس والباحثين هو السبيل لتحسين ترتيب الجامعات .

يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في التركيز على الاستفادة من خبرة جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة في تميزها البحثي لتحسين ترتيب الجامعات المصرية، وتحليل منظومة البحث بالجامعات المصرية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة: استفادت الدراسة الحالية من الدراسات العربية والأجنبية في بلورة مشكلة البحث، وإثراء الخلفية النظرية، واختيار المنهج الملائم، وتوجيه البحث إلى كثير من المراجع العربية والأجنبية والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية.

خطوات السير في البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث وإجابة عن أسئلته، يسير البحث وفقاً للخطوات التالية:

◆ الخطوة الأولى: الإطار العام للبحث ويشمل المقدمة ومشكلة البحث والأهمية والأهداف والحدود والمنهج والمصطلحات والدراسات السابقة.

◆ الخطوة الثانية: معايير التصنيفات العالمية لترتيب الجامعات كإطار تنظيري.

◆ الخطوة الثالثة: وتتضمن وصفاً وتحليلاً وتفسيراً للتميز البحثي في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة، والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

◆ الخطوة الرابعة: وتتضمن وصفاً وتحليلاً للوضع الراهن للبحث العلمي بجامعات المصرية من خلال تحليل منظومة البحث العلمي وتحديد التحديات التي تواجه الجامعات وتحول دون التميز البحثي بها.

◆ الخطوة الخامسة: تقديم بعض الإجراءات المقترحة المستفادة من التميز البحثي بجامعة أكسفورد لرفع ترتيب الجامعات المصرية عالمياً وتحقيق رؤية مصر 2030.

القسم الأول: معايير التصنيفات العالمية لترتيب الجامعات:

أصدرت جامعة جايو تونج شانغهاي بالصين عام 2003م أول تصنيف عالمي للجامعات، ثم تصنيف ويب متركس الاسباني عام 2004م لقياس صفحات الانترنت التابعة للجامعات وأدائها الاكاديمي، وفي نفس العام ظهر في بريطانيا تصنيف التايمز بالتعاون مع مؤسسة كيو اس (QS) ثم اصدت كلا منها عام 2010م تصنيف مستقل (حميض، 2011).

ولعله من المفيد الإشارة أن التصنيف العالمي للجامعات عادة ما يختار أفضل 500 جامعة تكون المفاضلة بينها حسب معايير محددة قابلة للقياس توزع الأوزان بينها حسب أهميتها للجهة المصنفة .

ويتناول البحث الحالي معايير التصنيف لثلاث جهات وهي:

أولاً : تصنيف جامعة جايو تونج شانغهاي (Shanghai Jiao Tong

University, 2020):

تصنيف من معهد التعليم العالي الصيني التابع لجامعة شانغهاي جياو تونغ ويضم كبرى مؤسسات التعليم العالي مُصنفة وفقاً لصيغة محددة تعتمد على عدة معايير لتصنيف أفضل الجامعات في العالم بشكل مستقل، وكان الهدف الأصلي لهذا التصنيف هو تحديد موقع الجامعات

الصينية في مجال التعليم العالي ومحاولة تقليص الهوة بينها وبين أفضل الجامعات النخبوية في العالم، والمعايير الموضوعية التي يستند إليها هذا التصنيف جعلته يحتل أهمية عند الجامعات التي أخذت تتنافس لاحتلال موقع متميز فيه حتى تضمن سمعة علمية عالمية جيدة، ويقوم هذا التصنيف على فحص ألفي جامعة في العالم من أصل قرابة عشرة آلاف جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة. خلال الخطوة الثانية من الفحص، يتم تصنيف ألف جامعة منها وتخضع مرة أخرى للمنافسة على مركز في أفضل 500 جامعة يتم نشرها سنوياً (موقع ويكيبيديا، 2020).

تنشر هذه الجامعة قائمة بأفضل 500 جامعة في شهر سبتمبر من كل عام. وتتضمن طريقة التصنيف أربعة معايير رئيسية يمكن تلخيصها والأوزان لكل منها كما في الجدول التالي.

المعيار	الوصف	النسبة
جودة التعليم	الخريجين الفائزين بجائزة نوبل أو جوائز فيلد للرياضيات	10%
نوعية أعضاء هيئة التدريس	أعضاء هيئة التدريس الفائزين بجائزة نوبل أو جوائز فيلد للرياضيات	20%
مخرجات البحث العلمي	كثرة الرجوع أو الاستشهاد بأبحاثهم	20%
	الأبحاث المنشورة في أفضل مجلات الطبيعة و العلوم	20%
	الأبحاث المذكورة في كشاف العلوم الاجتماعية والكشاف المرجعي للعلوم الموسع	20%
حجم الجامعة	أداء الجامعة بالنسبة لحجمها	10%

جدول رقم (1) يوضح معايير تصنيف جامعة شانغهاي

المعايير المعتمدة لقياس كفاءة الجامعات وجودتها في هذا التصنيف هي أربعة :

- جودة التعليم وهو مؤشر لخريجي المؤسسة الذين حصلوا على جوائز نوبل وأوسمة فيلدز ويأخذ نسبة 10% من المجموع النهائي.

- جودة هيئة التدريس وهو مؤشر لأعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على جوائز نوبل وأوسمة فيلدز ويأخذ نسبة 20%، وأيضاً في هذا المعيار مؤشر للباحثين الأكثر استشهادهم بهم في 21 تخصصاً علمياً ويأخذ نسبة 20%.
 - مخرجات البحث وهو مؤشر للمقالات المنشورة في الطبيعة والعلوم ويأخذ 20%، أيضاً المقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع ودليل النشر للعلوم الاجتماعية ودليل النشر للفنون والعلوم الإنسانية وتأخذ نسبة 20%.
 - حجم المؤسسة وهو مؤشر للإنجاز الأكاديمي نسبة إلى المعايير أعلاه ويأخذ نسبة 10%.
- وتدل المعايير السابقة على أن التصنيف الصيني هو الأفضل من بين التصنيفات لأنه صدر من مركز أبحاث علمي تابع لجامعة معترف بها أكاديمياً والهدف من هذا التصنيف ليس تجارياً كما هو الحال في بعض التصنيفات، بل هو إدراكٌ للفجوة بين الجامعات الصينية والجامعات العالمية الأخرى، إضافة إلى أن معايير التصنيف الصيني تعد أشمل للأداء الأكاديمي من المعايير الأخرى . ولكن هناك اعتماد كبير بنسبة 30% على الإنجازات الفردية أي الخريجين من أعضاء هيئة التدريس الذين نالوا جوائز نوبل وأوسمة فيلدز، كما لا يوجد قياس لمدى انتشار الجودة الأكاديمية في الجامعة، فإن استخدام الفائزين في السنوات الماضية كمقياس الجودة الفترة الحالية أمر مشكوك فيه.

ثانياً: تصنيف THES-QS للجامعات العالمية: THES_QS World University Rankings
(www.topuniversities.com/university-rankings/world-rankings/2021,2020)

يصدر هذا التصنيف من شركة سيموندس التي تأسست عام 1990م ولها مكاتب رئيسية في كل من لندن وباريس وسنغافورة وكذلك لها مكاتب فرعية أخرى متفرقة، وتهدف الشركة منه إلى رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي والحصول على معلومات عن برامج الدراسة في مختلف الجامعات وخاصة في تخصصات العلوم والتقنية وعمل مقارنة لأكثر (500) جامعة من بين أكثر من (30,000) جامعة لإصدار دليل للجامعات يساعد الطلاب

وأولياء الأمور وكما يساعد الشركات المهنية . ويوضح الجدول التالي تفاصيل معايير التصنيف المتبع ووزن كل منها :

النسبة	الوصف	المؤشر	المعيار
40%	تعتمد الدرجة المعطاة لهذا المعيار على حكم الممثل	تقويم النظير	جودة البحث
20%	معدل النشر لكل عضو هيئة تدريس		
10%	تعتمد الدرجة على استطلاع آراء جهات التوظيف من خلال الاستبانات	تقويم جهات التوظيف	توظيف الخريجين
5%	نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلي	أعضاء هيئة التدريس الأجانب	النظرة العالمية للجامعة
5%	نسبة الطلبة الأجانب لمجموع الطلبة	الطلبة الأجانب	
20%	يعتمد مجموع النقاط على معدل أستاذ طالب	معدل أستاذ لكل طالب	جودة التعليم

جدول رقم (2) يوضح معايير تصنيف THES-QS

وتتمثل المعايير المعتمدة لقياس كفاءة الجامعات وجودتها في هذا التصنيف على :

- جودة البحث تقويم النظير تعتمد الدرجة المعطاة لهذا المعيار على حكم الممثل 40%
- معدل النشر لكل عضو هيئة تدريس 20%
- توظيف الخريجين تقويم جهات التوظيف تعتمد الدرجة على استطلاع آراء جهات التوظيف من خلال الاستبانات 10%
- النظرة العالمية للجامعة أعضاء هيئة التدريس الأجانب نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلي 5%
- الطلبة الأجانب نسبة الطلبة الأجانب لمجموع الطلبة 5%
- جودة التعليم معدل أستاذ طالب يعتمد مجموع النقاط على معدل أستاذ طالب 20%.

وتدل المعايير السابقة على تقييم التاييمز للبحوث يحدث من خلال حكم وآراء النظراء والأقران والذي يبلغ عددهم 6000 آلاف شخص من الأكاديميين في تخصصات علمية وأكاديمية وهذا لا يدل بمفرده على جودة البحوث، كما تقييم التاييمز للبحوث لا يرجع إلى

الاستشهاد بالبحوث، كما يحدث في تصنيف شنغهاي. ويلاحظ إن المنهجية في الاعتماد على مراجعة النظراء أو آراء النظراء من خلال الردود على الاستقصاء بوزن نسبي (40%)، يشكك بشأن موضوعية النتائج.

ثالثاً: تصنيف ويبومتريكس Webometrics (www.webometrics.info,2020):

يصدر من مركز أبحاث تابع لوزارة التربية والتعليم في مدريد، والهدف منه هو تشجيع النشر على شبكة المعلومات وليس ترتيب أو تصنيف الجامعات، بل ترتيب موقع الجامعة و تم تصنيف 4000 موقع جامعة من بين اكثر 14000 موقعا الكترونيا. ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الالكترونية ضمن المعايير التالية :

المعيار	الوصف	النسبة
الحجم	حجم الموقع	20%
مخرجات البحث	الملفات الثرية	15%
	علماء جوجل	15%
الأثر	الرؤية للرابط	50%

جدول رقم (3) يوضح معايير تصنيف ويبومتريكس

ويعتمد هذا التصنيف على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الالكترونية ضمن المعايير التالية :

- معيار الحجم ويقصد به حجم صفحات موقع الجامعة الالكتروني وفق ما يصدر من تقارير دورية لمحركات البحث وهي جوجل، ياهو .
- معيار الملفات الثرية حيث يتم حساب عدد الملفات بأنواعها المختلفة والتي تكون في محرك البحث وتنتمي لموقع الجامعة.
- معيار علماء جوجل حيث يتم حساب عدد الأبحاث المنشورة الكترونيا تحت نطاق موقع الجامعة ومدى توفر التقارير عنها.

▪ الرؤية للرباط ويقصد به الروابط الخارجية والبحوث العلمية التي لها رباط على موقع الجامعة ويتم الحصول على هذه المعلومات من محركات البحث المشهورة. ويلاحظ من هذا التصنيف انه لايعتمد على الجامعة ومكانتها لان الترتيب أساسا ليس للجامعات وانما هو لموقع الجامعة الالكتروني الموجود في شبكة المعلومات فقط. وباستقراء معايير التصنيف أعلاه، يمكن القول بشكل قاطع أنه لا مكان للجامعات غير البحثية في قائمة أفضل خمسمائة جامعة عالمية في اي تصنيف .

القسم الثاني : التميز البحثي في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة، والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

◆ أولاً : القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في التميز البحثي لجامعة أكسفورد :

1.العامل الجغرافي:

تقع جامعة أكسفورد في مدينة أكسفورد والتي تعد واحدة من أهم وأعرق المدن الإنجليزية اقتصادياً وتاريخياً وثقافياً وعلمياً؛ حيث تبعد عن العاصمة لندن بحوالي 90 كم تقريباً ناحية الشمال الغربي، ويمر وسطها نهر التايمز الشهير، ويبلغ عدد سكانها حوالي 153.900 نسمة، وتبلغ مساحتها نحو 45.5 كيلومتر مربع، وقد نالت شهرتها الواسعة العالمية بسبب جامعتها العملاقة العريقة، التي تعود بتاريخ تأسيسها إلى 800 عام من الخبرة والعلوم والمعرفة تحيط بمدينة أكسفورد الكثير من المساحات الخضراء الخلابة، التابعة للآرياف ببلداتها وبيوتها الريفية البريطانية الطابع، مميزة البناء، التي يمكن استكشافها. وتتمتع المدينة بمناخ بحري معتدل، مقارنة بباقي المدن الانجليزية، فتكون أكثر دفئاً في شهر يوليو ، أما شتاءً فيكون بارداً وتنخفض الحرارة حيث تصل إلى -7 درجة مئوية، أما فصل الربيع فيأتي بمزيج من الطقس الممطر والمشمس والغائم أحياناً (Wikipedia ,2018).

هذا بالإضافة إلى أن الجامعة تضم حدائق جامعية بلغت مساحتها سبعون فدناً في شمال شرق المدينة حيث تضم الحدائق الوراثة وهي حدائق تجريبية لتوضيح والتحقيق في العمليات التطورية، والحدائق النباتية والتي تعد أقدم الحدائق النباتية في بريطانيا كما أنها

تحتوي على أكثر من ثمانية آلاف نوع من النباتات المعروفة في العالم ، إذا تضم أكثر من 90% من الأسر النباتية(ابراهيم، 2018).

وكان لعراقة جامعة أكسفورد وموقعها الجغرافي أثر كبير في جعلها محط أنظار الشركاء الصناعيين ومؤسسات قطاع الأعمال؛ وذلك لعراقتها العلمية والتاريخية والبحثية على مستوى العالم حيث تتميز جامعة أكسفورد بعراقتها وتاريخ إنشائها الذي يعود إلى ما قبل القرن الثاني عشر.

2. العامل الاقتصادي:

يسأهم قطاع التعليم العالي في المملكة المتحدة بما لا يقل عن 59 مليار جنيه إسترليني في الاقتصاد البريطاني بنسبة 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة من خلال التعاون البحثي مع قطاع الأعمال والشركات، فمدينة أكسفورد لديها قاعدة اقتصادية متنوعة فمن النشاطات ذات الأهمية فيها صناعة السيارات والأبحاث المتعلقة، والتعليم بكل مراحله (بجانب جامعتين يتوافد إليها طلاب لحضور دورات صيفية لتعلم الإنجليزية) والنشر في مطبعة جامعة أكسفورد، بالإضافة إلى عدد كبير من الشركات العاملة في قطاعات تقنية المعلومات والناشئة من نتائج البحوث العلمية(Baskerville,2013).

وتتمتع أكسفورد على الدوام بأعلى دخل بحثي من الرعاة الخارجيين عن أي جامعة في المملكة المتحدة، كما تعد جامعة أكسفورد رائدة في الاستغلال التجاري للبحوث الأكاديمية والاختراع من خلال جامعة أكسفورد للابتكار، حيث سجلت أبحاث الجامعة 150 براءة اختراع أكثر من أي جامعة بريطانية أخرى، ومركز أوكسفورد للنشر هو واحد من المراكز الرائدة في أوروبا في مجال الأعمال والابتكار والمعرفة. لا يزال معدل نمو المقاطعة في مجال توظيف التقنية العالية من أعلى المعدلات في المملكة المتحدة، كما أن العديد من شركات التقنية العالية البالغ عددها 1500 لديها روابط مع جامعة أكسفورد(Oxford ,2018).

وتتمثل الأهداف المالية الرئيسية للجامعة في توفير الموارد طويلة الأجل لتعزيز مكانتها البارزة - على الصعيدين الوطني والدولي - كمكان للتعليم والتعلم الرائد والأبحاث المتميزة؛ وتمكينها من توفير دعم إضافي لأولوياتها الأساسية، ويأتي أكبر مصدر منفرد للدخل في

الجامعة (26%) من تمويل البحوث من هيئات مثل المؤسسات الخيرية، ومجالس الأبحاث، وقطاع الأعمال من الشركات والمصانع.

وفي دراسة أجرتها مؤسسة BIGGAR Economics حول الأثر الاقتصادي لجامعة أكسفورد محلياً وإقليمياً وعالمياً توصلت إلى أن التعاون مع قطاع الأعمال والصناعة، بلغت قيمتها (439 مليون جنيه إسترليني)، وتسويق أبحاث جامعة أكسفورد بلغت (320 مليون جنيه إسترليني) وتساهم جامعة أكسفورد بحوالي 5.8 مليار جنيه إسترليني في الاقتصاد البريطاني، كما تساهم الجامعة بأكثر من 2.3 مليار جنيه إسترليني سنوياً في الاقتصاد الإقليمي والعالمي (Oxford, 2018).

وتسعى جامعة أكسفورد إلى التفوق في تحديد وحماية وإيجاد الشركاء التجاريين والمستثمرين للأفكار التي ستحدث فرقاً. وتم إنشاء أكثر من 100 شركة جديدة منذ عام 1997 تعتمد على أبحاث أكاديمية تم إنشاؤها داخل جامعة أكسفورد وتملكها، بمعدل شركة جديدة كل شهرين في المتوسط، وأن إنشاء هذه الشركات الجديدة سيعيد الملايين إلى الأبحاث الجامعية، ويفيد التنمية الاقتصادية المحلية، وإيجاد العديد من الوظائف الجديدة في المنطقة؛ فجامعة أكسفورد تعد أكبر جامعة قائمة على الأبحاث في المملكة المتحدة، حيث بلغت نفقات الأبحاث 542 مليون جنيه إسترليني في عام 2012م (Oxford, 2018).

3. العامل السياسي:

تمكنت المملكة المتحدة من تكوين إمبراطورية استعمارية واسعة الأرجاء في المشرق والمغرب، وظلت لفترة طويلة الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس بسبب ترامي أطرافها، وأصبحت اللغة الإنجليزية لغة التخاطب الأولى في العالم (جودة، 2002).

ويعد النظام السياسي لأكسفورد انعكاساً للنظام البريطاني والذي يعد من أكثر الأنظمة الديمقراطية رسوخاً في العالم؛ حيث يتسم بمرونة كبيرة مكنته من التأقلم مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة، يقوم على المنافسة وكفالة حرية المواطن وضمان حريته في التعبير عن رأيه والعمل وتشكيل التنظيمات الاجتماعية، كذلك تؤمن إنجلترا بالحرية الاقتصادية والتي تنعكس آثارها على الحياة الاقتصادية؛ وقد أثرت تلك العوامل على الجامعات الإنجليزية

بصورة واضحة فكل جامعة الحرية في تصريف شئونها الأكاديمية مع تمتعها بقدر كبير من الحيادية والشفافية؛ حيث تمتلك حرية التصرف في مواردها وفي اختيار وتعيين قادتها (محمد، نافع، 2006).

وتعد انجلترا من الدول الرأسمالية التي تقدر الحرية الفردية؛ وكان لهذا المبدأ أثره على الإدارة التعليمية والجامعية؛ حيث تم منح الفرصة لجهات متعددة بالإشراف على التعليم وإدارته. هذا وتجمع إدارة التعليم في بريطانيا بين المركزية واللامركزية، وهذا أدى بدوره إلى التنوع المعتدل للنظم التعليمية وتعدد أنواع المؤسسات التعليمية بين العام والخاص، وتحقيق تكافؤ الفرص لجميع الأفراد، ويمثل قانون "بتلر" خلاصة إصلاحات التعليم في بريطانيا، وقد أعطي هذا القانون الطابع النهائي لنظام التعليم حيث قام بتنظيم وتوزيع مسؤوليات الإشراف على التعليم بين الحكومة والسلطات المحلية (Ainley, Bailey, 1998)؛ حيث تقوم الجامعات والكليات في المملكة المتحدة بإدارة شؤونها ذاتياً، كما أن الحكومة لا تمتلكها ولا تقوم بإدارتها، ومستوى استقلالية الجامعات والكليات مرتفع مقارنةً بعدد من الدول الأخرى، فجميع الجامعات والكليات لها هوية قانونية مستقلة؛ كما أنها تختلف من ناحية الهيكل التنظيمي الخاص بها، كما لبعضها امتياز ملكي، بينما أنشئ البعض الآخر بموجب مرسوم برلماني، ولكل جامعة الحق في تحديد أعداد طلابها كل عام

(Casu, Thanassoulis, 2006).

ويقوم نظام التعليم العالي الإنجليزي في علاقه بالدولة على الجمع بين عناصر السلطة والمسئولية والحرية؛ حيث تقوم الإدارة المركزية بوضع أسس السياسة العامة ومحاسبة السلطات المحلية على تنفيذها وتحمل مسؤولية تنفيذ هذه السياسة ومواءمتها وفقاً للظروف المحلية (محمد، نافع، 2006).

وبالنسبة إلى الإدارة في مؤسسات التعليم العالي في إنجلترا يتضح أن قادتها يتحتم عليهم العمل في بيئة دينامية ومعقدة بشكل متزايد؛ حيث حدث انخفاض شديد في نصيب الطالب من الميزانية المخصصة؛ وذلك لأن الحكومات المتعاقبة في المملكة المتحدة كانت تسعى إلى تحقيق مكاسب في التعليم العالي، ومع تزايد أعداد الطلاب أدى ذلك إلى زيادة

الضغط على هذه المؤسسات لإيجاد مصادر جديدة للتمويل مثل الاستشارات والتدريب التجاري وغيرها من المصادر (Brown, 2004)؛ ونتيجة لهذا الاضطراب في بيئة التعليم العالي أصبحت التنمية الإدارية، والتحول إلى الأنظمة الإلكترونية في الإدارة مطلباً حيوياً لمواجهة هذه التعقيدات.

يتضح مما سبق، تأثير العوامل الجغرافية، والاقتصادية، والسياسية، والتاريخية، والثقافية، وتوفر البنية التحتية على نشأة وتطور جامعة أكسفورد، كما ساعدتها تلك العوامل أيضاً على تميزها البحثي والعلمي محلياً وعالمياً مما انعكس على تميزها الرائد في مجال التعاون البحثي مع قطاع الأعمال، وإحداث تطور كبير في تقنيات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كذلك تمتعها بالمكانة المرموقة عالمياً؛ حيث إنها من الجامعات الرائدة في العالم من حيث تطوير تقنيات التعليم والإدارة، وثقافة الإبداع، والبحث العلمي المكثف والتي تعمل على جذب الطلاب والباحثين ورجال الأعمال والشركات العامة والخاصة من جميع دول العالم كل ذلك جعلها في سعي دائم بالاهتمام بكافة المستجدات العالمية.

ثانياً التميز البحثي في جامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة:

اهتمت الدول المتقدمة مبكراً بالبحث العلمي وتأثيراته الإيجابية على التقدم الاقتصادي؛ لذلك بدأت الدول الأوروبية كالمملكة المتحدة والمانيا والولايات المتحدة واليابان في تهيئة المناخ الملائم لتطوير البحث العلمي.

جاء اختيار جامعة أكسفورد University of Oxford كمثل للجامعات البريطانية؛ حيث تعد جامعة أكسفورد واحدة من أقدم الجامعات في العالم ومن المراكز الأكاديمية والبحثية الرائدة، والجامعة الأولى في المملكة المتحدة ذات العراقة والإرث العلمي المتميز حيث احتلت جامعة أكسفورد المرتبة الأولى في العالم في تصنيفات جامعة تايمز للتعليم العالي (العالمية) للأعوام 2011، 2012، 2017، 2018، وتقع الجامعة في مدينة أكسفورد في إنجلترا، وتبوأت أكسفورد المرتبة الأولى عالمياً في الآداب والعلوم الإنسانية في تصنيف جامعة قطر العالمية عام 2017. وتحتل المرتبة الثالثة في العلوم الحياتية والعلوم الاجتماعية، وهي

الخامسة للعلوم الطبيعية، والتاسعة عالمياً في الهندسة والتكنولوجيا، كما احتلت أكسفورد
المرتبة السادسة عالمياً في تصنيف QS العالمي عام 2017 .

(University of Oxford ,2018)

تمتلك أكسفورد شبكة تضم أكثر من 250 ألف خريج، 29 رئيس وزراء بريطاني منهم ديفيد
كاميرون، الرئيس كلينتون، تيم بيرنرز لى (مخترع الشبكة العنكبوتية العالمية)، ما لا يقل
عن 12 قديساً و20 من رؤساء أساقفة كاتدرى، بما في ذلك أكثر من 120 من الحائزين
على الميداليات الأولمبية. وحازت الجامعة علي 11 جائزة نوبل في الكيمياء و خمسة في
الفيزياء و 16 في الطب. من المفكرين و العلماء البارزين في جامعة أكسفورد تيم بيرنرز لى
و ستيفن هوكينغ و ريتشارد دوكينز. بعد التخرج من هذه الجامعة، ويتم توظيف 95% من
طلاب أكسفورد.(www.ox.ac.uk/students,2020)

اختبار كوفيد-19 السريع، Oxsed RaViD Direct، والذي تم تطويره في جامعة
اكسفورد يستخدم الان من قبل الركاب في مطار هيثرو، ويتم تجربته ايضا في مطار هونغ
كونغ الدولي.

تم اختيار البروفسير سارة جيلبرت، استاذة اللقاحات في Jenner Institute
University of Oxford، واحدة من أفضل نساء العام 2020 تقديراً لعملها في لقاح
كوفيد-19 (55)، ولذا فإن الجامعة تحظى باحترام كبير في جميع أنحاء العالم باعتبارها مركزاً
للتميز في الإدارة والتعليم والبحوث والمبتكرة.
(www.facebook.com/the.university.of.oxford,2020)

1. رؤية الجامعة ورسالتها:

تتمثل رؤية جامعة أكسفورد في النهوض بالتعلم عن طريق التدريس والبحث ونشره بكل
الوسائل؛ من خلال تقديم تعليم على مستوى عالمي وخدمة المجتمع على النطاق المحلي
والإقليمي والوطني والعالمي من خلال الخطة الاستراتيجية والحرية الأكاديمية مع تعزيز ثقافة
الابتكار والتعاون حيث يمنح الهيكل التنظيمي لجامعة أكسفورد جوانب أساسية تزيد من قوتها

الأكاديمية في التعليم والأبحاث وتتمثل رسالة الجامعة في (University of Oxford Strategic plan, 2018):

- تقديم تعليم عالي الجودة، وتشجيع البحوث العلمية خاصة المرتبطة بحل مشكلات المجتمع.
 - التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي للمساهمة في تلبية احتياجات المجتمع.
 - التطلع إلى آليات إضافية للتمويل، فالتمويل أمر بالغ الأهمية، في سياق عالمي من انخفاض التمويل للتعليم العالي.
 - استقطاب أفضل الطلاب من مختلف دول العالم للدراسة في الجامعة بغض النظر عن جنسياتهم أو ظروفهم من أجل تعزيز التبادل الثقافي.
- يتضح أن رؤية جامعة أكسفورد تركز على أهمية التعاون مع المؤسسات الاقتصادية لخدمة المجتمع ودعم البحوث على المستوى المحلي والإقليمي والوطني بل والعالمية أيضاً مع تأكيدها على الحرية الأكاديمية لعلمائها لتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع في البحوث التطبيقية، كما أنها تولى اهتماماً بتطوير المعرفة من خلال جودة التدريس، والبحث، وتولي اهتماماً ملحوظاً بترجمة تلك المعارف إلى واقع عملي من خلال تفاعلها مع المجتمع، ومن ثم يلاحظ أنها تهتم بالثلاثية الشهيرة لوظائف الجامعة، وهي نشر المعرفة، وتوليدها، وتطبيقها.
2. السياق الثقافي والبحثي لجامعة أكسفورد:

جامعة أكسفورد مؤسسة نظامية مستقلة لا تديرها ولا تملكها الحكومة البريطانية؛ بل تشترك مع هيئات حكومية تحدد اتجاهها الاستراتيجي وتراقب سلامة أوضاعها المالية، للتأكد من فاعلية أدائها؛ لذلك فهي تتميز باستقلالها وسمعتها الواسعة، لما تتمتع به من حرية فكرية وأكاديمية وحرصها على استقطاب العقول المميزة، مما جعلها مقصد الكثير من الطلبة الدوليين (المنقاش، حماد 2017).

وتعد جامعة أكسفورد أقدم جامعة في العالم ناطقة باللغة الإنجليزية؛ فجامعتا أكسفورد وكامبردج هما الأقدم في إنجلترا وتتميزا بأنهما أعرق الجامعات في العالم إذا مثلتا اللبنة الأساسية للتعليم الجامعي وقد اكتسبتا سمعة علمية عالمية مكنتهما من التطور لمواكبة

تطورات العصر. وأكسفورد هي جامعة بحثية لا يوجد تاريخ واضح لتأسيسها، لكن التدريس كان موجوداً في جامعة أكسفورد بشكل ما في عام 1096 وتطور بسرعة من عام 1167، عندما منع هنري الثاني طلاب اللغة الإنجليزية من الالتحاق بجامعة باريس وأولى كلياتها كانت في علم اللاهوت، والقانون والطب والفنون، وتتكون الجامعة من 38 كلية، وهي مستقلة مالياً وذاتية الحكم، ولكنها تتعلق بالجامعة المركزية في نوع من النظام الفيدرالي، وهناك ما يقرب من 100 قسم أكاديمي تشرف عليهم الأقسام الأكاديمية الأربعة الرئيسية بالجامعة وهي: العلوم الطبية، العلوم الرياضية والفيزيائية والحياة؛ العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية (University of Oxford, 2018)

وتعد مطبعة جامعة أكسفورد أكبر مطبعة جامعية في العالم وثاني أقدم مطبعة بعد مطبعة جامعة كامبريدج وهي عبارة عن قسم في الجامعة يشمل الصحافة التعليمية تقوم بنشر المواد والخدمات الأكاديمية والتعليمية في جميع أنحاء العالم وغيرها من النشاطات الثقافية للمطبعة (المنقاش، السالم، 2018).

◆ التميز البحثي لجامعة أكسفورد:

جامعة أكسفورد هي أحد جامعات الأبحاث البريطانية فهي عضو في مجموعة Russell Group والتي تجمع 20 جامعة من نخبة الجامعات البريطانية التي تهتم بالإنتاج البحثي، وفي مجموعة كومبرا وهي شبكة من الجامعات الأوروبية المتقدمة، وفي رابطة جامعات الأبحاث الأوروبية (LERU)، كما أنها عضو أساسي في منظمة اليوربيوم؛ تتميز جامعة أكسفورد بكونها أكبر حجم نشاطها البحثي، إذ تضم الجامعة أكثر من (70) قسم في الكليات المختلفة بالجامعة، وتتلقى الجامعة أكبر قدر من تمويل البحوث من مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا (HEFCE) بالإضافة إلى المنح، والعقود الممولة خارجياً سواء عن طريق مجالس البحوث والمفوضية الأوروبية Research UK The Commission European the and Councils أو عن طريق التعاون مع المؤسسات المجتمعية، ولكي يتم رفع مستوى البحث العلمي فالجامعة تسعى جاهدة لتوفير ظروف وبيئات عمل جاذبة للباحثين بما في ذلك المختبرات، والمكتبات والاهتمام بإعداد الباحثين الجدد في كل مراحل

حياتهم المهنية، ومساعدة الباحثين في توفير التمويل اللازم لهذه البحوث من خلال مساعدة الباحثين في تحديد الجهات المستفيدة في تطبيق نتائج أبحاثهم، وتسعير المشروعات البحثية وهذه الترتيبات التنظيمية تلجأ إليها الجامعات لتسويق الأبحاث العلمية لتشجيع القطاع الخاص على تمويل البحث العلمي للخروج بنتائج الأبحاث لحيز التطبيق إيماناً بدور البحوث العلمية في إحداث التنمية (بدروس، 2017).

ووفقاً لتقرير التميز البحثي لعام 2014، وهو التقييم الرسمي لجميع الأبحاث الجامعية على مستوى المملكة المتحدة، فإن أكسفورد لديها أكبر حجم من الأبحاث الرائدة، يقوم مركز أكسفورد الاستوائي بإجراء أبحاث متطورة في مختبراته في كينيا وفيتنام وتايلاند، وكذلك لاوس وتانزانيا وإندونيسيا ونيبال.

(University of Oxford, facts and figures, 2018)

وتوفر جامعة أكسفورد نطاقاً كبيراً من الدعم للباحثين، بدءاً من المشورة المهنية وصولاً للمساعدة في العثور على التمويل، وعقد التعاون مع القطاع الخاص بالبحث، وتعد المنح والعقود البحثية الخارجية أكبر مصدر دخل للجامعة؛ ففي الفترة من 2016 إلى 2017، جاء 40% (537.4 مليون جنيه إسترليني) من الدخل من رعاية الأبحاث الخارجيين (University of Oxford, version, 2018).

يتضح مما سبق أن جامعة أكسفورد تمتلك اتساعاً فريداً وعمقاً في قدراتها البحثية وتحرص على العمل بشكل تعاوني مع المؤسسات الأخرى لصالح جميع المعنيين والمجتمع أيضاً؛ حيث تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس والباحثين على التعاون مع قطاع الأعمال، وتوفر لهم الدعم والمساعدة اللازمة لذلك داخل الجامعة من قبل فريق متخصص لتسهيل تلك العلاقات، وإجراء مفاوضات تعاقدية بطريقة عملية وفعالة.

3. أهداف التعاون البحثي بين جامعة أكسفورد وقطاع الأعمال:

تهدف جامعة أكسفورد لقيادة جامعات العالم في مجال البحوث والتعليم واتباع الطرق التي تعود بالفائدة على المستوى الوطني والمستوى العالمي من خلال تعزيز ثقافة الابتكار البحثي؛ حيث تشتهر جامعة أكسفورد على مستوى العالم بتميزها البحثي وأنها موطن لبعض

العلماء الموهوبين من جميع أنحاء العالم لحل مشكلات العالم من خلال التعاون البحثي لدفع عجلة التقدم في المعرفة والفهم والابتكار والإبداع.

وتتحدد الأهداف الإستراتيجية للتعاون البحثي بين جامعة أكسفورد وقطاع الأعمال في (University of Oxford , Strategic plan,2018):

- أ. الحفاظ على مكانة أكسفورد كجامعة رائدة على مستوى العالم في الأبحاث والمنح الدراسية في العلوم الفيزيائية والرياضية والطبية والإنسانية والاجتماعية، وجذب أفضل الباحثين في جميع المراحل المهنية وخلق بيئة بحث محفزة وداعمة للعمل.
- ب. زيادة تأثير أبحاث العلوم الفيزيائية والرياضية والطبية والإنسانية والاجتماعية في أكسفورد في التصدي للتحديات الاقتصادية الاجتماعية الرئيسة وتنمية المجتمع، وتعزيز التعاون مع الشركاء الخارجيين، من خلال نقاط القوة والتأثيرات البحثية للجامعة. ومن أجل تحقيق هذين الهدفين الرئيسين، يتطلب تحقيق الأهداف الإستراتيجية الفرعية الآتية:

- توفير بيئة مواتية لإجراء البحوث، متضمنة أحدث المرافق والبنى التحتية، وكذلك تقديم الدعم المناسب للعلماء والباحثين والاستثمار في التدريب مع ضمان وجود تدابير مناسبة لجذب أقوى العقول من جميع أنحاء العالم للمشاركة في البحوث التطبيقية.
- الانخراط مع قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية وغيرها لزيادة حجم وقيمة البحوث الممولة من غير القطاع العام على أساس مستدام.
- إنشاء نظام إقليمي للابتكار على المستوى العالمي من خلال زيادة النشاط البحثي التعاوني مع قطاع الأعمال والصناعة والمؤسسات الخارجية الأخرى.
- تقديم الدعم للمبادرات المستمدة من أبحاث الجامعة من خلال عمل جامعة أكسفورد للابتكار.
- تحديد وتوضيح مجالات الاهتمام المشتركة بين الباحثين والمنظمات الشريكة الخارجية.
- تعزيز القدرة البحثية التعاونية لأكسفورد كمصدر للابتكار ووسيلة لتحسين جودة ونجاح تطبيقات المنح الكبيرة.

- تنويع مصادر التمويل لدعم جميع أشكال النشاط البحثي، بما في ذلك تحديد أولويات تطوير البحث.
 - توسيع تأثير أبحاث العلوم الاجتماعية في أكسفورد خارج المجتمعات الأكاديمية من خلال التواصل والاتصالات الأكثر فعالية.
 - تدريب ودعم الباحثين في بداية حياتهم المهنية ليصبحوا الجيل القادم من قادة الأبحاث.
 - الاستثمار بشكل كبير في بيئة البحث، البشرية والمادية على حد سواء بما في ذلك العقارات والمكتبات والمجموعات والمعدات وتكنولوجيا المعلومات.
 - الاستمرار في التوسع والاستثمار في أنشطة الابتكار وتعزيز بيئة ريادة الأعمال بالجامعة.
 - توسيع التعاون الاستراتيجي للبحوث الدولية مع الشركات والمؤسسات العالمية.
 - دعم الإدارات في تعزيز التخطيط البحثي الاستراتيجي.
- من خلال ما سبق يتضح أن جامعة أكسفورد تضع أهدافاً استراتيجية للتعاون البحثي مع قطاع الأعمال العام والخاص لضمان استمراره على المدى البعيد، كما تتسم تلك الأهداف بالدقة والوضوح وقابليتها للتنفيذ في ضوء إمكانيات أكسفورد البشرية والمادية العالية والتميز كما تتسم تلك الأهداف بالشمولية حيث تتناول كافة الجوانب اللازمة للتعاون البحثي مع قطاع الأعمال من توفير بيئة مواتية لإجراء البحوث، متضمنة أحدث المرافق والبنى التحتية، وتدريب ودعم الباحثين، وتعزيز القدرة البحثية التعاونية لأكسفورد كمصدر للابتكار وغيرها.
- كما يتضح أن ضمن أهدافها توسيع تأثير أبحاث أكسفورد في العلوم الاجتماعية والإنسانية مما يدل على تنوع مجالات التعاون وعدم اقتصرها على العلوم الطبيعية والطبية بالجامعة ويرجع ذلك إلى العوامل الاجتماعية لأكسفورد والتي تهتم بتنمية الحياة والعلوم الاجتماعية والإنسانية.
4. تطبيقات وأشكال التعاون البحثي داخل جامعة أكسفورد:

تتعد وتنوع صور وتطبيقات وأشكال التعاون البحثي داخل جامعة أكسفورد وهي :
أ. شبكة أكسفورد للصناعة والأعمال:

تتبنى جامعة أكسفورد للابتكار شبكات وتقيم اتصالات مع المشاركين في جميع مراحل التسويق عبر بروتوكول الإنترنت في مجموعة واسعة من مجموعات الشبكات الخارجية؛ ومن خلال مجموعات التواصل طويلة الأمد بجمعية أكسفورد للابتكار، وشبكة أكسفورد أنجلز، التي تعمل على تحقيق أقصى قدر من الفوائد التجارية من خلال إدارة IP ، وتشكيل شركات مشتركة، وتتكون شبكة أكسفورد للصناعة والأعمال من جمعية أكسفورد للابتكار، وشبكة أكسفورد أنجلز وفيما يلي توضيح لهما:

■ جمعية أكسفورد للابتكار (OIS)

تعد جمعية أكسفورد للابتكار (OIS) منتدى رائد للابتكار المفتوح، حيث تجمع بين الباحثين والمخترعين، ومنافذ أكسفورد، ومحترفي نقل التكنولوجيا، والشركات المحلية، ومجموعات شركات رأس المال الاستثماري وبعض الشركات متعددة الجنسيات الأكثر ابتكاراً في العالم، ويسمح مكتب خدمات OIS للشركات بامتلاك نافذة على أبحاث أكسفورد لتعزيز الروابط بين قطاع الأعمال والمجتمع الأكاديمي بالجامعة (University of Oxford Oxford Innovation Society, 2018).

العضوية في جمعية أكسفورد للابتكار متوفرة على شكلين:

- الشكل الأول: عضوية شركة التقنية الصغيرة للشركات الصغيرة التي يقل عدد أعضائها عن 30 موظفاً.

- الشكل الثاني: عضوية الشركات بالنسبة للمؤسسات التي تسعى إلى تكوين روابط قوية مع الجامعة والموظفين والأكاديميين وOIS.

والرسوم السنوية لعضوية جمعية أكسفورد للابتكار هي 6800 جنيه إسترليني لأعضاء الشركات، و 1000 جنيه إسترليني للشركات الصغيرة.

ويحقق التعاون البحثي مع جمعية أكسفورد للابتكار (OIS) عدة فوائد منها:

- حضور فعاليات التواصل الابتكاري المفتوح ومقابلة المؤثرين الرئيسيين وصانعي القرار من الأكاديميين، والصناعيين، ورجال الأعمال ثلاث مرات سنوياً، والتي يتم استضافتها في إحدى كليات جامعة أكسفورد.
- تلقي إعلام وإشعارات حول التكنولوجيا الجديدة المتاحة للترخيص لأعضاء OIS.
- المشاركة في حلقات البحث مع المتخصصين الأكاديميين والصناعيين والتجارين لتحقيق المنفعة المتبادلة.
- تقديم الندوات وورش العمل حول الابتكارات الجديدة حول العالم في كافة المجالات.
- الاستفادة من نتائج بحوث جمعية أكسفورد للابتكار المتطورة في تطوير الشركات الأعضاء بالجمعية.
- توفير الدعم المادي اللازم لأجراء البحوث المبتكرة من خلال علماء وباحثي OIS والتعاون مع خبراء قطاع الأعمال .
- تصدر الجمعية نشرة إخبارية بعنوان "رؤى الابتكار" تحوي أمثلة للابتكار من الجامعة بما في ذلك تقنيات جامعة أكسفورد للابتكار المتطورة في تطوير الشركات والأخبار عن المشاركات التي أجراها فريق الخدمات الاستشارية.

▪ شبكة أكسفورد أنجلز (OAN) (University of Oxford, Oxford Angels Network, 2018)

أُنشئت شبكة أكسفورد أنجلز (OAN) في عام 1999؛ لتسهيل الاستثمار من جميع المستثمرين، والأسهم الخاصة، والمستثمرين المؤسسيين، وأصحاب رؤوس الأموال في العالم من خلال جامعة أكسفورد للمملكة المتحدة .
توفر شبكة أكسفورد أنجلز (OAN) وسيلة لإدخال الأفراد والشركات الخاصة التي تكون مهتمة في الاستثمار في الشركات المنبثقة من جامعة أكسفورد، وعضوية OAN مجانية ومفتوحة لكل من خبراء الاستثمار والمستثمرين من القطاع الخاص. يتلقى أعضاء OAN مقترحات الأعمال التي توزعها جامعة أكسفورد للابتكار نيابة عن الشركات التي تبحث عن

التمويل، والدعوات إلى الاجتماعات الاستثمارية المنتظمة، حيث تقدم كل من شركات التداول في مرحلة مبكرة فرص التمويل الخاصة بها.

عضوية شبكة أكسفورد أنجزت تؤهل الشركاء لتلقي المقترحات التجارية المنبثقة من أبحاث أكسفورد، وإطلاع الشركات على إنجازات جامعة أكسفورد للابتكار (شبكة أكسفورد للصناعة والأعمال) والفوائد التي من الممكن تحقيقها من خلال الانضمام إلى جمعية الابتكار، وكذلك تقديم دعوات إلى حضور الاجتماعات الاستثمارية المنتظمة.

ب. شركة جامعة أكسفورد للابتكار وتسويق الأبحاث (OUI)

شركة جامعة أكسفورد للابتكار (OUI) هي شركة التكنولوجيا والأبحاث التسويقية التابعة لجامعة أكسفورد، وتدير فرق الشركة الملكية الفكرية للجامعة، وتعمل مع أكاديميين جامعيين وباحثين يرغبون في تسويق أعمالهم واستخدام خبراتهم للتأثير في المجتمع الأوسع.

وتعمل شركة جامعة أكسفورد للابتكار (OUI) على تسويق البحوث وحفظ الملكية الفكرية من خلال تمويل طلبات براءات الاختراع والتكاليف القانونية المرتبطة بها، والتفاوض على اتفاقيات الترخيص، وإبرام عقود الشركات، وإمكانية الوصول إلى صناديق الاستثمار المتعددة لتطوير التقنيات، وإنشاء ودعم الشركات الناشئة وتقديم الاستشارات لها، وعرض مقاييس النتائج والتمويل الانتقالي.

كما تقوم شركة جامعة أكسفورد للابتكار (OUI) بمنح التراخيص التكنولوجية Oxford From Technology License إذ تحدد الجهات المستفيدة من التكنولوجيا التي تنتجها الجامعة، بهدف مساعدة الباحثين في البحث عن منافذ تجارية للمعرفة للخروج بأفكارهم لحيز التطبيق، ومن ثم يتم عقد اتفاقات مع هؤلاء الشركاء، وهذا يحقق النفع للجامعة، ويساعد المؤسسة على تحسين وتطوير منتجاتها ويعود بالنفع على المجتمع.

ج. مكتب الشراكة وتطوير الأعمال:

يُدمع المكتب إنشاء واستدامة التحالفات البحثية الإستراتيجية طويلة الأجل بين الصناعة والأوساط الأكاديمية، ويعمل المكتب على توفير الموارد اللازمة لتطوير وتقديم ودعم الشراكات طويلة الأجل، ولعب دورًا أساسيًا في تأسيس عدد من الشراكات الإستراتيجية، وبناء علاقات

مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإدارة عدد من خطط المنح الدراسية المدعومة في الصناعة، وإدارة شبكات التواصل وفعاليات التوفيق، واستضافة مخطط للخبراء، والمساعدة في تنفيذ القبول المؤسسي للجامعة وأبحاثها. ويهدف المكتب إلى تحقيق المنفعة المتبادلة بين كليات الجامعة والشركاء الخارجيين (University of Oxford , Business Development and Partnering, 2018):

– حيث تتحقق المنفعة لأعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعة من خلال شبكته المتنامية من الاتصالات الخارجية والعمل لتحديد الشريك الصناعي المثالي لمجال البحث، وتوفير الدعم المادي الملائم، وتقديم مجموعة واسعة من الدعم للأبحاث التعاونية، والدعم المستمر بعد الاتفاق لضمان طول فترة الشراكة والكفاءة في الأبحاث المنتجة.

– بينما تتحقق المنفعة للشركاء الخارجيين من خلال العمل معهم لفهم احتياجاتهم البحثية وأهدافهم في التعاون مع أكسفورد لتسهيل التعريف بالمجموعة الأكاديمية والبحثية المناسبة. وتسهيل الاتصال بجميع الإدارات الداخلية ذات الصلة لتقديم نقطة اتصال واحدة خلال المناقشات المبكرة من خلال المفاوضات التعاقدية. وأخيراً تقديم الدعم المستمر للإدارة للوصول إلى تحالفات إستراتيجية كبيرة وطويلة الأجل. ومن أمثلة ذلك في مجال العلوم الطبية تم إطلاق مركز أبحاث نوفو نورديسك أكسفورد (NNRCO) في عام 2017 كتحالف استراتيجي بين جامعة أكسفورد، وهي شركة رائدة عالمياً في أبحاث الأيض، وشركة نوفو نورديسك الشركة الرائدة في مجال علاج مرضى السكر، وأدى الاهتمام المشترك في الأمراض النادرة بين شركة فايزر وجامعة أكسفورد إلى التعاون مع هذا الشريك الصيدلي.

(University of Oxford , Research Alliances, 2018)

د. مكتب خدمات البحوث:

يعمل فريق خدمات الأبحاث مع الباحثين والأقسام والإدارات والمتعاونين والممولين في جامعة أكسفورد لتسهيل الأبحاث ذات المستوى العالمي وتوفير الدعم الشامل عبر دورة حياة

البحث، ودعم تطبيقات التمويل وإدارة المنح والتعاقد لإدارة الملكية الفكرية والتفاعل مع المنظمات الإقليمية والوطنية، ويمكن لخدمات الأبحاث تقديم المساعدة في: طلبات المنح والجوائز المرتبطة بها، وعقود البحوث، وتحديد الملكية الفكرية، والتعاون في مجال البحث والابتكار، وتقديم معلومات عن فرص التمويل وتقييم تأثير البحوث.

(University of Oxford , Research Services Office,2018)

هـ. مركز أبحاث أكسفورد في العلوم الإنسانية TORCH :

يحفز مركز أبحاث أكسفورد في العلوم الإنسانية TORCH ويدعم ويعزز النشاط البحثي من أعلى مستويات الجودة التي تتجاوز الحدود المؤسسية، ويتفاعل مع جمهور أوسع. وتم إطلاق المركز أبحاث أكسفورد في العلوم الإنسانية في مايو 2013، وهو يوفر فرصة مهمة لعلماء العلوم الإنسانية في أكسفورد للتعاون مع الباحثين في مختلف التخصصات والمؤسسات؛ والعمل مع الأكاديميين في جميع مراحل حياتهم الأكاديمية؛ وتطوير الشراكات مع المؤسسات العامة والخاصة؛ وجميع البحوث الأكاديمية والصناعات المتنوعة والفنون الأدائية، وتعد نواة للطاقة الفكرية للإنسانيات ومكاناً لتطوير أفكار وتعاون داخل وخارج الأكاديمية، وقامت TORCH بجمع 1.2 مليون جنيه إسترليني من التعاون مع القطاعات الخاصة والمنح الخيرية لتطوير المشاريع البحثية، واستضافت TORCH مجموعة من المشاريع متعددة التخصصات، بالتعاون مع جميع كليات العلوم الإنسانية التسعة والأقسام في العلوم والمنظمات الثقافية حول العالم.

(University of Oxford , The Oxford Research Centre in the Humanities,2018)

ويهدف مركز أبحاث أكسفورد في العلوم الإنسانية TORCH إلى:

- جودة الأبحاث، وتسهيل أفضل المقترحات على أساس تنافسي.
- تعزيز التعاون متعدد التخصصات عبر الجامعة وخارجها.
- تشجيع المخاطرة الفكرية واحتضان الأفكار الجديدة.
- التواصل مع العالم خارج أكسفورد والقطاع الخاص خارج نطاق الأكاديميات .
- أن يشارك العلماء البارزين والباحثين في مشاريع بحثية رائدة.

– توسيع نطاق قضايا العلوم الإنسانية، من خلال المنظمات الشريكة في المملكة المتحدة
وحول العالم.

– تمنح الأولوية لدعم المشاريع التي سترك إرثاً بحثياً من حيث المنشورات، وتطبيقات
المنح الناجحة، والأثر العام، وتبادل المعرفة، وتوظيف طلاب الدراسات العليا.

و. الخدمات الاستشارات (University of Oxford, consulting services, 2018):

الخدمات الاستشارات عبارة عن فريق مكون خبراء جامعة أكسفورد، وهي واحدة من أهم
الوسائل التي يتمكن من خلالها أعضاء جامعة أكسفورد عرض معارفهم الأكاديمية وخبراتهم
البحثية للمنظمات الخارجية، بما في ذلك الحكومة وهيئات القطاع العام والخاص والشركات.
وتستند الخدمات الاستشارية إلى عمق واتساع قاعدة الأبحاث العالمية متعددة التخصصات
في أكسفورد لتقديم إجابات للعديد من التحديات التي تواجهها المنظمات اليوم. ويستطيع
فريق الخدمات الاستشارية الوصول إلى أكثر من 5000 عالم أكاديمي وبحوثي، في كافة
المجالات والأقسام في العلوم الفيزيائية والحياة والطب والعلوم الاجتماعية وكذلك من العلوم
الإنسانية.

وتشغل الخدمات الاستشارية مكانة متميزة بجامعة أكسفورد حيث تمنح الجامعة الحرية
لأعضاء هيئة التدريس للعمل كمستشارين بالشركات، وتقوم بتصميم بيان مفصل للسيرة
الذاتية للباحثين تتضمن خبرات أعضاء هيئة التدريس بها، وهذا يساعد في رفع مستوى
تفاعل الأساتذة مع القطاعات المختلفة وتحسين الإنتاج وتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي
للمجتمع. كما يشجع مركز الخدمات الاستشارية (OUC) أعضاء هيئة التدريس على
الانضمام إلى المجالس الاستشارية للعلوم **Boards Advisory Science**، وتهدف هذه
المجالات إلى مساعدة المؤسسات في تقييم خططها التنموية عن طريق تزويدها بآخر
التطورات في مجالات عملها، كما تقدم رؤى موضوعية للباحثين حول خططهم البحثية للتأكيد
عليها أو تغييرها.

ز. برنامج خبراء الصناعة (University of Oxford, Industry Experts in Residence, 2018):

يدار برنامج "خبراء الصناعة" من قبل مكتب تطوير الأعمال وجامعة أكسفورد للابتكار. ويهدف إلى منح مجتمع الأبحاث في أكسفورد إمكانية الوصول إلى الخبرات والمشورة الرائدة على مستوى العالم عبر قطاعات الصناعة المتعددة من خلال ترتيب اجتماعات مع خبراء الصناعة بجامعة أكسفورد لمناقشة أفكارهم ومشاريعهم؛ لدعم الشركاء على تطوير استراتيجية الترجمة لمشروعاتهم، بالإضافة إلى ذلك فإن هؤلاء الخبراء يعقدون حلقات دراسية وحلقات عمل موجهة إلى الباحثين وطلاب الدراسات العليا تهدف إلى تحسين فهم حقائق التطور التكنولوجي والتجاري من خلال البحوث.

ح. حاضنات الأعمال بجامعة أكسفورد

تقدم الحاضنات بجامعة أكسفورد المساعدة في تخصيص الدعم الذي يحتاجه الأعضاء السابقون في جامعة أكسفورد ممن يرغبون في بدء أو تنمية المشاريع الجديدة التي يقودها رواد الأعمال، وتقديم الدعم لأكثر من 80 شركة ناشئة في كافة المجالات الإنسانية والاجتماعية والطبية وغيرها، واستطاعت الحاضنات من خلال دعم المشاريع من جذب أكثر من 70 مليون دولار من مجموعة من المصادر العامة والخاصة، وتدعم الحاضنة المؤسسين منذ مرحلة الفكرة ورعايتها عبر المراحل التطويرية المختلفة وصولاً لمشاريع أكثر نضجاً، وتقدم الحاضنة العديد من الخدمات مثل: المشورة والنصائح والتوجيهات المخصصة لكل المشاريع التي يقودها رواد الأعمال والمشورة التجارية والإستراتيجية العامة وخبرة محددة في مجال الابتكار والملكية الفكرية والتسويق التجاري، وتعمل على إقامة ورش العمل والعروض التقديمية المتنوعة على مدار العام تغطي مجموعة واسعة من المواضيع من المشورة التجارية العامة والتمويل والتكنولوجيا والجوانب القانونية، بالإضافة إلى خدمات الحوسبة السحابية. فعلى سبيل المثال تسعى حاضنة Startupator إلى دعم رواد الأعمال في مشاريعهم الجديدة أو القائمة عبر الطرق التالية:

(University of Oxford , startup incubator,2018)

- يعمل فريق حاضنة Startupator التابع لشركة Oxford University Innovation بالتعاون مع "لجنة المستثمر" المؤلفة من 6 شركات، والتي تهدف إلى توفير التمويل والخدمات للمشاريع الناشئة التي تدعمها الحاضنة.
- الوصول إلى شبكة استثمارية أوسع لجامعة أكسفورد على أساس كل حالة على حدة.
- الدعم في طلبات تمويل المنح، وتسويق العلامة التجارية، وتوثيق الشركات.

ط. الحدائق العلمية Parks Science Oxford

هي كيان يضم عدداً من المباني، والمختبرات التي يمكن للشركات الصناعية، والتجارية استئجارها، وهدفها إنشاء، واحتضان بيئة عمل محفزة للصناعة، والخدمات القائمة على المعرفة إذ تقوم بتوفير بيئة عمل متميزة تركز على قدرات، وخبرات الجامعة، وقد تم افتتاح أول مبنى على تلك الحديقة عام 1991، تلي ذلك افتتاح مختبرات أبحاث شارب 1993، وهناك أكثر من 60 شركة مقامة على تلك الحدائق بجامعة أكسفورد في مجالات عديدة (بدروس، 2017).

وكان لدعم الدولة الأثر الكبير في نجاح هذه الحاضنة والتي جذبت العديد من الشركات إلى مدينة أكسفورد وصممت للتزواج بين العلم والتكنولوجيا والأعمال بحيث أصبحت مركزاً مهماً للمؤسسات المتطورة تكنولوجيا في بريطانيا وعنصر جذب للمشاريع الصغيرة وعنصر لتطوير الكفاءات العلمية والمهارات الإبداعية في مدينة أكسفورد .
ي.صناديق أكسفورد Oxford boxes:

تحتفظ الجامعة بثلاثة صناديق لمساعدة الباحثين الجامعيين على تحويل البحوث إلى أعمال لتحقيق فائدة تجارية لتأمين المزيد من الاستثمارات، ويقوم بإدارة تلك الصناديق شركة التكنولوجيا والبحث العلمي بالتعاون مع جامعة أكسفورد، كما توفر جامعة أكسفورد للمستثمرين من القطاع الخاص فرصة للاستثمار في شركات التكنولوجيا كما أنها توفر التمويل لضمان حصول الشركات الناشئة على الموارد الكافية للمراحل الأولية لتطوير المنتجات التجارية باعتبارها حاضنة للأعمال(المنقاش،السالم، 2018).

5.مجالات التميز البحثي في جامعة أكسفورد :

تعد جامعة أكسفورد موطناً للتعاون البحثي الأكثر تنوعاً في العالم - بدءاً من المكتبات ودور المحفوظات والفن وعلم الآثار والأنثروبولوجيا وتاريخ العلوم والحدائق النباتية والعلوم الطبية والهندسية والاجتماعية وغيرها. ويتضح ذلك في المجالات الآتية:
أ. مركز أبحاث أكسفورد في العلوم الإنسانية:

تم تطوير التعاون مع مؤسسات مقرها أكسفورد وكذلك الأرشيفات والمتاحف في لندن وبقية المملكة المتحدة من خلال مركز أبحاث أكسفورد في العلوم الإنسانية TORCH، بهدف تشجيع وتسهيل التعاون مع مجموعات في أكسفورد وخارجها. ويعد ذلك أهم ما يميز جامعة أكسفورد هو اهتمامها بالتعاون في العلوم الإنسانية .

يسعى مركز أبحاث أكسفورد في العلوم الإنسانية TORCH إلى تبادل المعرفة هو تبادل مفيد للأفكار والبيانات يُكسب الخبرة، وينطوي على التعاون بين الباحثين والمنظمات الخارجية أو الجمهور لتعزيز البحوث الأكاديمية والفوائد التي تعود على المجتمع والاقتصاد سواء العمل مع مسرح أو جمعية خيرية، أو مجتمع محلي أو إقليمي أو وطني، أو مجتمع صغير أو متوسط أو تجاري أو مشروع ، أو عقد رسمي مع متحف، أو المشاركة في إنشاء ورشة عمل مع منظمة خارجية، فتبادل المعرفة هو عمل متبادل يساعد الطرفين، وله نتائج ملموسة وغير ملموسة على حد سواء (University of Oxford , Knowledge Exchange, 2018).

ب. مستشفى جامعة أكسفورد:

تعمل جامعة أكسفورد مع العلماء والشركاء الصناعيين لتعزيز وتسهيل كل من مشاريع البحوث التعاونية السريرية وما قبل السريرية. فمجال أبحاثها الطبية المتميزة واسعة النطاق وتشمل البيولوجيا الأساسية، اكتشاف العقاقير وتطويرها، والأجهزة الطبية، وعلم الجينوم والتشخيص، وتطوير التكنولوجيا، والدراسات السريرية ومشاريع الصحة العامة.

(University of Oxford, Strategic Alliances with Medical Sciences departments, 2018)

ج. كليات العلوم الرياضية والفيزيائية والحياة:

تتعاون كليات العلوم الرياضية والفيزيائية والحياة مع العديد من الشركات في جميع أنحاء العالم، من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات الناشئة المحلية. إن المشاريع التعاونية

في جامعة أكسفورد ليست تعاونية فقط، بل تساعد على إثراء البحث العلمي وتعظيم القيمة لكلا الطرفين. وتتراوح عمليات التعاون عادةً ما بين مشاريع MSC برعاية عام واحد، أو من خلال مشاريع مستوى DPHIL لمدة 3-4 سنوات، وصولاً لمشاريع طويلة المدى تشمل باحثين ما بعد الدكتوراه. في جميع المجالات، يتم إجراء الأبحاث تحت إشراف خبير من أحد أعضاء هيئة التدريس في الكلية والمشاركة النشطة من قبل الشركة الراعية.

(University of Oxford Strategic Alliances with the Mathematical, Physical and Life Sciences departments, 2018)

د. أقسام العلوم الاجتماعية:

جميع أقسام العلوم الاجتماعية تقوم بالبحث الذي يطور فهماً أكبر لجميع جوانب المجتمع، ودراسة تأثير الأنظمة السياسية والقانونية والاقتصادية التي تؤثر على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان وأمنه، ويقوم ميسرون لتبادل المعارف ومساعدو الدعم بتقديم المشورة والدعم للمؤسسات الاجتماعية العامة والخاصة الراغبة في التعاون مع جامعة أكسفورد في مشاريع تبادل المعرفة والاستفادة من نتائج البحوث في العلوم الاجتماعية.

ويقوم العديد من الأكاديميين والطلاب البارزين بقسم التربية بدور مهم في تقديم المشورة للإدارات الحكومية والوزراء والمنظمات الدولية. من خلال الاعتماد على الأبحاث التجريبية والدقيقة المبتكرة ذات الروابط العميقة. وكمثال لذلك التعاون بين قسم التربية بجامعة أكسفورد مع قطاع الأعمال فإن الباحثون وطلاب الدكتوراه من القسم لديهم الفرصة للشروع في "إعارات الصناعة" كل عام دراسي، والتي توفر للأفراد الفرصة لتبادل المعرفة، وتبادل الخبرات حول المسائل المتعلقة بأبحاثهم، وتكون هذه الإعارات البحثية مدعومة بتمويل من إحدى الشركات حيث حصلت باحثة دكتوراه على تمويل من برنامج دعم التدريب التابع لشراكة ESRC لتدريب الدكتوراه من أجل إجراء عملية تبادل المعرفة لمدة ثلاثة أشهر، في الفترة ما بين سبتمبر وديسمبر 2017، في وحدة تحليل وبحوث السنوات المبكرة (EYARU) في

وزارة التعليم (DFE). بهدف دعم تطوير وصقل الملف الحالي لمرحلة التأسيس في مرحلة
الطفولة المبكرة، استجابة للتقييم الأولي في استشارة إنجلترا.

(University of Oxford ,Strategic Alliances with Social Sciences,2018)

بالإضافة إلى ذلك فإن جامعة أكسفورد تحرص على التغطية الإعلامية لخدماتها في
وسائل الإعلام، ويتم ذلك من خلال مكتب الأخبار، والمعلومات **Information & News**
Office ويقوم فريق العمل في هذا المكتب بعقد اللقاءات الإعلامية، ونشر نتائج البحوث
عبر النشرات الإخبارية، كذلك يقوم المكتب بمتابعة الأخبار، والمعلومات في وسائل الإعلام،
ويقوم بإرسال ملخصات لها إلى جميع الكليات، ورؤساء الأقسام للتعرف على رد فعل
مؤسسات المجتمع المختلفة، بهدف الاستجابة لاحتياجات الفئات المستفيدة، والعمل على
إرضائهم، ويقتصر دور هذا المكتب على التعامل مع العملاء من خلال وسائل الإعلام فقط ،
بل يمكن للمستفيدين التعامل مع هذا المكتب بصورة مباشرة للرد على استفساراتهم مما يساهم
في فتح قنوات اتصال بين الفئات المستهدفة والجامعة (بدروس، 2017).
يتضح مما سبق أن التميز البحثي لجامعة أكسفورد قد حقق المنفعة لجميع أطراف
المجتمع حيث:

- الأكاديميون والباحثون: يتمكنوا من خلال تلك الاتفاقات من الوصول الأسرع إلى الدعم
المال المناسب طوال عملية البحث والتطوير.
- جامعة أكسفورد: تحقق ريادتها العالمية ودعمها الاقتصادي على المستويات كافة وإيجاد
نظام مجتمعي قوي ومزدهر.
- رجال الأعمال: الاستثمار المالي حيث يتمكن الرؤساء من الاستمرار في العمل وتطوير
المنتجات والصمود بقوة في الأسواق العالمية وتحقيق ميزة تنافسية لمنتجاتهم.
- المستثمرون: بإمكانهم الوصول إلى قاعدة بيانات متطورة من العلوم والتكنولوجيا وتحديد
أوجه الاستثمار الصحيحة.
- الطلاب: توفير الفرص الوظيفية والتجارية في وقت مبكر من حياتهم المهنية على النحو
المطلوب.

القسم الثالث: الوضعية الراهنة للبحث العلمي في الجامعات المصرية:

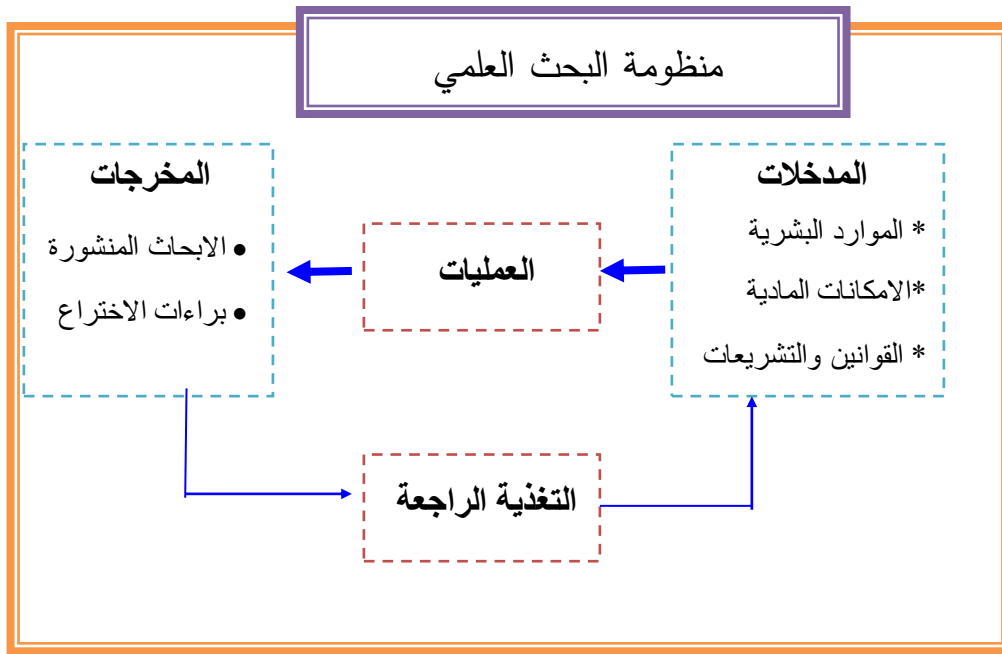
1) تحليل منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية:

تطور نظام التعليم العالي في مصر على مدى السنوات الخمسين الماضية من جامعة واحدة حكومية (جامعة القاهرة) وجامعة خاصة واحدة (الجامعة الأمريكية) إلى ١١ جامعة حكومية إضافية حتى أواخر الثمانينات، وقد وصل إجمالي عدد الجامعات إلى ٤٣ جامعة تتكون من ٢٤ جامعة حكومية و ١٩ جامعة خاصة، وبتحليل تخصص الكليات بالجامعات الحكومية تبين أن الكليات العلمية (العلوم والتكنولوجيا) تمثل ٥٣٪ في حين أن الكليات الأدبية (العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية) تمثل ٤٧٪ من جميع الكليات. وبدراسة إحدى المؤشرات الهامة لمؤشر الابتكار العالمي وهو مؤشر البحث والتطوير الذي يقيس مستوى وكفاءة أنشطة البحث والتطوير من خلال مؤشرات عدد الباحثين (العدد الكلي)، والإنفاق على البحث والتطوير، وجودة المؤسسات البحثية من خلال قياس متوسط درجة أفضل ثلاث جامعات في QS التصنيف العالمي للجامعات عام ٢٠١٣ اتضح أن ترتيب مصر ٥٠ وبدرجة 16.2 . وقد وجد أن قيمة مؤشر التعاون بين القطاع الخاص والجامعة لمصر 27.5 وهي نسبة منخفضة نسبياً، من ناحية أخرى بلغت نسبة عدد التعاقدات على المشروعات المشتركة والتحالفات الإستراتيجية لكل تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي 0.1 وترتيب مصر فيه ٣٥، في حين أن ترتيب مصر في مؤشر تسجيل براءات الاختراع لكل مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي هو ٩٩ من إجمالي ١٤٣ دولة. وكانت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي ثابتة خلال عامي (٢٠١٠، ٢٠٠٩) 0.43% ثم زادت النسبة حتى أصبحت 0.68% في عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن تزيد النسبة في الفترة القادمة تطبيقاً للدستور الجديد لتصل إلى ١٪ على الأقل.

(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2015).

وبلغ إجمالي عدد طلبات براءات الاختراع من مكتب براءات الاختراع المصري ٢٠٥٧ في عام ٢٠١٣ بمعدل نمو يمثل ٧٪ وكانت غالبية طلبات براءات الاختراع للمتقدمين لغير المقيمين بمصر تمثل 68.8٪ من جميع الطلبات في عام ٢٠١٣، في حين تمثل نسبة

طلبات براءات الاختراع للمصريين 31.2 %، أما بالنسبة إلى طلبات براءات الاختراع المسجلة في المكتب المصري طبقاً لنوع المتقدمين ففي عام ٢٠١٣ كانت معظم الطلبات في مكتب براءات الاختراع المصري هي من الشركات تليها الأفراد، ثم نسب قليلة للطلبات المقدمة من مراكز البحوث والجامعات، وجاءت النسب للمتقدمين من الشركات 0.67% تليها ٢٩ % للأفراد، بنسبة 3.7 % لمراكز البحوث و 0.34 % فقط لطلبات براءات الاختراع من الجامعات ((وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2015).



شكل (1) يوضح منظومة البحث العلمي

من الشكل السابق يمكن تحليل منظومة البحث العلمي من خلال المكونات الأساسية للمنظومة والمتمثلة في المدخلات، والعمليات، والمخرجات، والتغذية الراجعة، وفيما يلي تحليل المنظومة من خلال مكوناتها الأساسية:

1) المدخلات:

تعد المدخلات أهم مكون في المنظومة البحثية ويتمثل في الموارد البشرية، والإمكانات المادية، والقوانين والتشريعات.

الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية أساس نجاح اي منظومة سواء كبرت أم صغرت، فالباحث المؤهل و متمتع بدرجة عالية من الكفاءة والامانة العلمية هو أساس المنظومة البحثية.

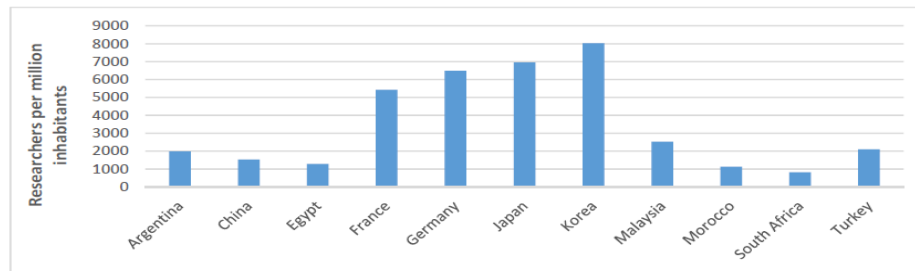
فالعلاقة بين كفاءة التعليم الجامعي ومعدل انتاج الابحاث طردياً، حيث تعد مرحلتي التعليم الجامعي مرحلة اساسية ومؤثرة في إعداد الباحثين المدربين على درجة عالية من الكفاءة (ياقوت ، 2007).

ويلاحظ أن عدد الباحثين بمصر قليل جدا بالنسبة لعدد السكان فقد أعلن المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مؤشر البحث العلمي لشهر أبريل 2019 وصول عدد الباحثين إلى 138 ألف باحث مصري في البحث والتطوير خلال عام 2018 في جميع القطاعات (التعليم العالي - المراكز والمعاهد البحثية - الشركات الخاصة والمنظمات غير الهادفة للربح.

(أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، 2019).

أي نسبتهم الف لكل مليون تقريبا وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة حيث يبلغ عدد الباحثين فقط في مدينة أكسفورد 25% من عدد السكان (<https://ar.wikipedia.org/wiki/>).

Figure (1) the number of researchers per million inhabitants in 2012



Source: UNESCO-UIS 2015

شكل رقم (2) يوضح عدد الباحثين بكل دولة بالنسبة لكل مليون نسمة

ويوضح الشكل السابق عدد الباحثين لكل دولة بالنسبة لكل مليون نسمة وفيها يلاحظ أن لكل مليون نسمة بمصر لها الف باحث فقط بينما دولة مثل كوريا لكل مليون نسمة يوجد لديها ثمانية الف من الباحثين.

(Egyptian Science Technology and Innovation Observatory ,2015)

■ الامكانات المادية:

تنقسم الامكانات المادية الي التجهيزات والادوات البحثية، والموارد المالية
*التجهيزات والادوات البحثية:

تؤثر قلة الادوات البحثية والبنية التحتية والتجهيزات بالجامعات على انتاج الابحاث وجودتها،
فمعامل الكليات العملية تعاني من قلة المواد الكيميائية والحيوية اللازمة للتجارب او انتهاء
صلاحيتها، مع قلة التجهيزات البرمجية لتحليل الإحصائيات المختلفة، ضعف تمويل المكتبات
الجامعية في ظل ارتفاع اسعار الكتب والمجلات وخاصة باللغة الاجنبية.
*الموارد المالية:

تعد الموارد المالية اكثر المدخلات تأثيراً على منظومة البحث العلمي فكلما زاد الانفاق على
البحث العلمي في أي دولة تزيد التنمية الاقتصادية مما يؤثر بالايجاب على المجتمع ككل.
يلاحظ بمصر غياب أغلب المؤسسات الاقتصادية في دعم حركة البحث والتطوير، مع ضالة
نسبة الانفاق على البحث العلمي بالنسبة لميزانية الدولة، مع وجود ضعف في ايجاد فرص
 لتمويل الابحاث بصورة دورية بالجامعات .

■ القوانين والتشريعات.

تعد القوانين والتشريعات أهم عناصر منظومة البحث العلمي بالجامعات ومراكز البحوث حيث
أنها مسؤولة عن توجيه الموارد البشرية، وتحديد أهداف المؤسسات البحثية وتنظيم عملياتها
وتوجيهها نحو التقدم والتطور المستمر في إطار من القواعد الملزمة للجميع (ياقوت
،2007).

ومن أهم التشريعات التي صدرت بمصر قانون حماية الملكية الفكرية، وتوفر مكتب براءات
الاختراع المصري مع وجود صفحة ممثلة للمكتب على موقع الانترنت لسهولة الاستفسار عن
كيفية تسجيل براءة الاختراع والقوانين التشريعات الملزمة للباحث(جمهورية مصر العربية
،2002).

(2) العمليات

تتفاعل مدخلات المنظومة البحثية بالجامعات ومراكز البحوث من الموارد البشرية والامكانيات المادية والقوانين والتشريعات، من خلال الإدارة فهي المسؤولة عن نجاح المدخلات وتوظيفها داخل المنظومة بطريقة تعمل على تحقيق الأهداف الملزمة بها. وتتضح عمليات المنظومة البحثية في كيفية إدارة الجامعات لمساعدة أعضاء هيئة التدريس والباحثين في انتاج وتسويق الابحاث الخاصة بهم من خلال توفير الموارد البشرية المتمثلة في تعيين إشراف على طلاب مرحلتي الماجستير والدكتوراه لتوجيههم أثناء إعداد الرسائل العلمية الخاصة بهم، وتوفير الامكانيات المادية المتمثلة في التجهيزات المعملية والتكنولوجية والمكتبات، والموارد المالية المتمثلة بالمنح المالية والمكافآت وخاصة للنشر الدولي للابحاث .

(3) المخرجات:

تعد المخرجات هي الهدف المهم في أي منظومة حيث يتم الحكم على نجاح او فشل المنظومات من خلال الحكم على مخرجتها، وتتضح مخرجات منظومة البحث العلمي في كل من : الابحاث العلمية المنشورة، وبراءة الاختراع.

▪ الابحاث العلمية المنشورة:

تشير الاحصائيات الخاصة بنشر الابحاث عن الجامعات المصرية زيادة عدد الأبحاث المنشورة دولياً للمصريين من 14564 إلى 18876 بزيادة قدرها 29%، حيث تحتل مصر حالياً المرتبة 36 عالمياً في مجال الأبحاث العلمية المنشورة ضمن 231 دولة على مستوى العالم، متفوقة على مصر العديد من الدول منها المملكة العربية السعودية في المرتبة 32.

(البحث العلمى فى أرقام بين عامي، 2014 - 2017)

▪ براءة الاختراع:

ضعف عدد البراءات المسجلة سنويا للمصريين وكذلك ضعف عدد البراءات المسجلة من الجامعات والمراكز البحثية حيث لا تتعدى 0.5 % سنويا من إجمالي البراءات(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2015).

(4) التغذية الراجعة :

تهدف التغذية الراجعة إلى المقارنة بين النتائج التي تم الحصول عليها وبين المعايير الموضوعية في تمثل الرقابة على النظام والتي يمكن بواسطتها تصحيح الاختلافات بين النتائج المحققة والمعايير الموضوعية.

تعد التغذية الراجعة نظام تحكم ينظم معدل إدخال المدخلات إلى النظام ، ومعدل إخراج المخرجات من النظام ، وكذلك معدل إجراء العمليات داخل النظام ، حيث تستخدم المدخلات بعض أو كل المخرجات القادمة عبر جهاز التحكم في نظام التعليم ، ويسمى الجزء العائد من المخرجات إلى المدخلات في حالة عدم الرضا عن النتائج بالتغذية الراجعة، وهي بذلك تعد آلية تُستخدم للتأكد من تحقق الأهداف المطلوبة، إذ تعطى مؤشراً عن مدى تحقق الأهداف وإنجازها وتوضيح مراكز القوة والضعف في مدخلات النظام وعملياته ومخرجاته، وفي ضوء هذه النتائج يمكن إجراء تعديلات على المدخلات والعمليات لتحقيق مستوى أعلى من الأهداف.

وعادة يتم الاستفادة من التغذية الراجعة في منظومة البحث العلمي من خلال الاستفادة الباحثين الجدد بالابحاث العلمية التي نشرها وذلك للاستفادة والتعديل والتجديد لما تم نشره.

2) التحديات التي تواجه منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية:

ويواجه قطاع البحث العلمي في مصر العديد من المشكلات والتحديات التي تستلزم إعادة هيكلته ومن أبرز هذه التحديات غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة لدور الجامعات كمخطط معرفي للمجتمع، وعدم القيام بدورها في إنتاج العلم والمعرفة لخدمة التنمية، وهو الشيء الذي ينعكس مباشرة في تزايد الفجوة المعرفية بين مصر والدول المتقدمة، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ضعف الإنفاق على البحث والتطوير بقطاع التعليم العالي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، وهو ما يظهر بوضوح في ضعف الموارد الموجهة لهذا القطاع (إسماعيل سراج الدين ، 2009).

إن واقع إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي في مصر ضعيف في مجمله، ومن أبرز المجالات التي يمكن أن يسهم القطاع الخاص في تمويلها: تدريب الطلاب، تقديم الهبات النقدية، وتقديم الجوائز التشجيعية للطلاب، ولكن هناك الكثير من التحديات التي تحد

من إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي، مثل، عدم كفاية النظم واللوائح التي تنظم إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي، وعدم توضيح الدور المطلوب من القطاع الخاص في ضوء خطط التنمية، إلي جانب ضعف العلاقة بين إدارات التعليم والقطاع الخاص؛ أي عدم وجود تنظيم يربط القطاعين معاً. وبالتالي فإن تمويل التعليم العالي مازال معتمداً على مصدر أساسي للتمويل، غالباً ما يكون الموازنة العامة للدولة دون الاستعانة بالموارد الخاصة الأخرى(بلتاجي، 2015).

ومن أبرز التهديدات ونقاط الضعف التي تعاني منها الجامعات المصرية وكان لها تأثير على ضعف التعاون البحثي بين الجامعات وقطاع الأعمال العام والخاص (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2015):

- عدم وجود آليات فعالة لربط البحث العلمي بالصناعة.
- اعتماد الصناعة الوطنية على الخبرات الأجنبية وغياب الثقة في البحوث المصرية.
- تهميش البحوث الاجتماعية والإنسانية.
- عدم التعاون والتنسيق بين الفاعلين في منظومة العلوم والتكنولوجيا.
- تدني ترتيب الجامعات المصرية في مؤشر الابتكار العالمي (المركز 99 من إجمالي 143 دولة).
- ضعف المردود الاقتصادي والعائد الملموس (الذي يمكن قياسه) من البحث العلمي.
- ضعف عدد البراءات المسجلة سنويا للمصريين وكذلك ضعف عدد البراءات المسجلة من الجامعات والمراكز البحثية حيث لا تتعدى 0.5 % سنويا من إجمالي البراءات.
- تدني ثقافة العلوم والتكنولوجيا والابتكار وحقوق الملكية الفكرية ووجود بعض اللوائح المعوقة لأصحاب الملكيات الفكرية.
- توجه أغلب الجامعات الخاصة نحو التعليم فقط وعدم تنمية الجدارات البحثية والابتكارية لأعضاء هيئة التدريس.
- عدم وجود آلية ملزمة لمتابعة تنفيذ الخطط الإستراتيجية ومتابعة الأداء البحثي للجامعات والمراكز البحثية.

وبذلك فالجامعات المصرية بحاجة لمزيد من الارتقاء بالبيئة المحفزة للبحث العلمي والابتكار والتكنولوجيا، والخروج من دائرة القوالب النمطية والبيروقراطية والبحث عن سبل جديدة لمواكبة التقدم العلمي وتوفير أسس تحقيق التنمية المستدامة. إن إعادة النظر في منظومة التعليم المصري بشكل عام والبحث العلمي بشكل خاص أصبح أمراً مهماً للغاية على المستويين الرسمي والشعبي، وإذا كانت الجامعات المصرية باعتبارها الحاضن الرئيس للبحث العلمي مستعدة لاستثمار مكانتها المتميزة، فإنها بحاجة لتعزيز استثمار ما تمتلكه من خبرات أكاديمية لها نجاحات علمية مرموقة، وتسهيلات بحثية تتمثل في التجهيزات والمعامل وهياكل فنية وإدارية تستطيع قيادة منظومة البحث العلمي بكفاءة الأمر الذي يستلزم ضرورة التعاون البحثي بين الجامعات وقطاع الأعمال، لحصول الجامعات المصرية على ترتيب مميز على المستوى العربي والافريقي والعالمي ولتحقيق رؤية مصر 2030.

نتائج البحث:

1. النتائج المستقاه من الإطار التنظيري، نتائج مستقاه من التميز البحثي لجامعة أكسفورد، ونتائج مستقاه من الوضعية الراهنة للبحث العلمي في الجامعات المصرية ومنها ما يلي:
 - البحث العلمي هو المعيار الرئيس الذي يتم من خلاله ترتيب الجامعات على مستوى العالم.
 - البحث العلمي هو السبيل للحصول على جوائز عالمية ترفع من ترتيب الجامعات.
 - البحث العلمي والاقتصاد القومي ركيزتان أساسيتان للنهضة والتنمية، وبقدر ترابطهما تكون فعاليتها في الارتقاء بالمجتمع والتصدي للتحديات المجتمعية؛ فإذا لم يرتبط البحث العلمي بالتنمية، فلا يمكن تحقيق الكثير من أهدافه و تطويره و تمويله. فربط البحث العلمي بالاقتصاد هو الذي يفتح المجال أمام مشاريع تنموية تستخدم العلم و نتائجها للارتقاء بالاقتصاد الوطني ومن ثم زيادة دخل الفرد والمؤسسات الوطنية و بالتالي زيادة تمويل البحث العلمي.
 - مستوى الإنفاق والاستثمار في البحث العلمي والتنمية والابتكار، يحدد مستوى التقدم الذي تحرزه الدول في اقتصادياتها.

- تتميز جامعة أكسفورد في رؤيتها لأهمية البحث العلمي وتأثيره على التنمية الاقتصادية، وأهمية ودعم البحوث على المستوى المحلي والإقليمي والوطني بل والعالمي.
 - تتميز جامعة أكسفورد بتميزها البحثي وزيادة إنفاقها على البحث العلمي.
 - تتميز جامعة أكسفورد بتلقيها أكبر قدر من تمويل البحوث من مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا (HEFCE) بالإضافة إلى المنح والعقود الممولة خارجياً سواء عن طريق مجالس البحوث والمفوضية الأوروبية أو عن طريق الشراكات مع القطاع الخاص.
 - تتميز جامعة أكسفورد في وضعها لأهداف إستراتيجية للشراكة البحثية مع قطاع الأعمال تتسم بالوضوح والدقة، وواقعية .
 - تتميز جامعة أكسفورد في وجود مراكز لريادة الأعمال ودعم الابتكار والتي تعد المراكز الرئيسية المسؤولة عن عقد الشراكات مع قطاع الأعمال.
 - تتميز جامعة أكسفورد بوجود حاضنات الأعمال القائمة على الأبحاث تدعم المبتكرين في المراحل المبكرة، وتعمل على توفير الخدمات لمساعدة الشركات الناشئة في بناء قيمة لأعمالها وبالتالي توفير جسر للتمويل.
 - تتميز جامعة أكسفورد بوجود الحدائق العلمية كإحدى تطبيقات الشراكة البحثية.
 - تتميز جامعة أكسفورد بوجود صناديق أكسفورد لدعم البحوث حيث تحتفظ الجامعة بثلاثة صناديق لمساعدة الباحثين الجامعيين على تحويل البحوث إلى أعمال لتحقيق فائدة تجارية لتأمين المزيد من الاستثمارات.
 - تتميز جامعة أكسفورد بوجود مركز للخدمات الاستشارية لتقديم المشورة للباحثين ويساعدهم على التخطيط وإعداد المقترحات والتطبيقات لتمويل الأبحاث من مصادر خارجية؛ حيث تشغل الخدمات الاستشارية مكانة متميزة بجامعة أكسفورد حيث تمنح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس للعمل كمستشارين بالشركات.
2. النتائج المستقاه من الوضعية الراهنة للبحث العلمي في مصر:
- عدم وجود آليات فعالة لربط البحث العلمي بالصناعة. واعتماد قطاعات الصناعة الوطنية على الخبرات الأجنبية وغياب الثقة في البحوث المصرية.

- ضعف عدد البراءات المسجلة سنوياً للمصريين وكذلك ضعف عدد البراءات المسجلة من الجامعات والمراكز البحثية حيث لا تتعدى 0.5 % سنوياً من إجمالي البراءات.
- تدني ترتيب الجامعات المصرية في مؤشر الابتكار العالمي (المركز 99 من إجمالي 143 دولة).
- قلة الأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل المجتمع، وضعف الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية بالمحافظة.
- ندرة عقود الشراكة البحثية بين القطاع الخاص والجامعة.
- ضعف تمويل شراء الأجهزة العلمية والبحثية وعدم توفر متخصصين في صيانة أجهزة المعامل البحثية.
- عدم وجود آليه لتسويق البحث العلمي، وعدم وجود قاعدة بيانات للمشاريع البحثية محلياً، ودولياً.
- ضعف ثقافة المشاركة لدى رجال الأعمال والصناعة في تمويل البرامج البحثية التي يمكن أن تطور صناعتهم ومشروعاتهم الإنتاجية وتمكنهم من حل مشكلاتهم.
- ضعف ثقة المؤسسات الاستثمارية في قدرة الأبحاث الجامعية على معالجة مشكلاتها.
- على الرغم من وجود مراكز وإدارات للبحوث وخدمات تمويل البحوث بالجامعة إلا أنها لا تختص بإجراءات الشراكة البحثية بين الجامعة وقطاع الأعمال.
- القسم الرابع . الإجراءات المقترحة لتطوير منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية لرفع ترتيبها على مستوى جامعات العالم:
- إن تقدم البحث العلمي يستلزم تطوير التشريعات المصرية التي تحكم التنظيم والإدارة والأداء في الجامعات ومراكز البحث العلمي والتنسيق بين الجهات المتعددة وكذلك إصدار تشريعات جديدة في مجال حقوق الملكية الفكرية بما يتوافق مع القوانين الدولية. فتنطوير التشريعات والأنظمة الإدارية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، يسهم في تعزيز استقلاليتها وحياديتها وكذلك يعزز الشفافية والجودة.

وتحقيقاً لأهداف البحث، ووفقاً لنتائجه، يمكن التوصل لبعض الإجراءات المقترحة لتطوير منظومة البحث العلمي بالجامعات المصرية لرفع ترتيبها على مستوى جامعات العالم وفقاً للمحاور التالية:

1. رؤية الجامعة ورسالتها:

- أن تكون رؤية ورسالة الجامعات المصرية نابعة من احتياجات المجتمع المحلي وملبية لرغباته .
- إعداد قادة لديهم القدرات الإبداعية والابتكارية لوضع رؤية ورسالة تمكنهم من البحث عن سبل ومصادر تمويل للبحث العلمي للتغلب على ضعف التمويل الحكومي للبحث العلمي بالجامعات وذلك من خلال تعزيز التعاون البحثي مع قطاع الأعمال.
- أن تبرز رؤية الجامعات المصرية الصلة بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية القائمة على اقتصاد المعرفة فضلاً عن دور البحوث العلمية في معالجة مشكلات المجتمع.
- أن تسعى رسالة الجامعات إلى تعزيز ثقافة الابتكار والإبداع في البحوث التطبيقية وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات المصرية، لزيادة ترتيبها عالمياً.
- أن تكون رسالة الجامعات المصرية فيما يتعلق بالبحث العلمي مبنية على الاكتشاف والإبداع والتعرف على مشكلات المجتمع ومن ثم محاولة التغلب عليها من خلال تطبيق البحوث النظرية ودعم المبادرات والجهود الداعمة لاستثمار المعرفة البحثية وتحويلها إلى منتجات وسلع تُسهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع المصري.
- تهيئة بيئة محفزة وداعمة للتميز والابتكار في البحث العلمي، بما يؤسس لتنمية مجتمعية شاملة وإنتاج معرفة جديدة تحقق ريادة دولية.

2. السياق الثقافي والبحثي للجامعات:

- نشر الوعي بأهمية التعاون البحثي بين الجامعات وقطاع الأعمال وأن تضع الحكومة ضمن أولوياتها دعم تلك الاتفاقيات لما لها من تأثير إيجابي اجتماعياً واقتصادياً على كافة القطاعات المشاركة بل والمسأهمة في النهوض بالمجتمع أيضاً وتحقيق ميزة تنافسية في مجال البحوث التطبيقية والأسواق العالمية.

- وضع الشروط والأحكام الخاصة باتفاقيات بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية بما يحقق النفع للطرفين ويضمن الالتزام بالعقود المبرمة.
- البحث عن تطوير العلاقات مع الشركات وليس مجرد البحث عن التمويل البحثي من خلال مناقشة توقعاتهم وما قد يعتبرونه تعاوناً ناجحاً مع الجامعة والباحثين لضمان استمرارية واستدامة التعاون.
- تخفيف الأعباء الإدارية عن كاهل أعضاء هيئة التدريس، لكي يتمكنوا من عمل أبحاث متميزة.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالنشر الدولي لباحثهم ورصد مكافآت للتميز البحثي.
- إنشاء موقع إلكتروني يعرض فيها أعضاء هيئة التدريس والباحثون أفكاراً لأبحاث تخدم المجتمع ويسهل تطبيقها.
- ربط الموضوعات البحثية بالواقع المجتمعي بحيث يدرك الجميع قيمة البحث وأهميته في مجالات الحياة المختلفة وخاصة الاقتصادية.
- تنظيم العديد من المسابقات ومنح الجوائز لبراءات الاختراع، وتكريم المتميزين من العلماء والباحثين.
- أن يمتلك الباحثون بالجامعة المهارة في عرض وتسويق أبحاثهم وشرح الأبحاث وفوائدها على مستويات تقنية متعددة وإعطائها الصيغة التطبيقية التي تجذب المستثمرين ورجال الأعمال.
- أن يهتم ويدعم السياق الثقافي والبحثي للجامعات المصرية التعاون البحثي من خلال العديد من الممارسات والمبادرات وقوانين الاختراع.
- دعم أعضاء هيئة التدريس والباحثين المتميزين والموهوبين وتسهيل إجراءات تسجيل براءات الاختراع.
- البحث عن مصادر بديلة لتمويل البحث العلمي بالجامعات المصرية .

– أن تقدم الأبحاث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس للقطاع الخاص حلولاً إبداعية لمشكلاتهم، ومساعدتهم في توضيح كيفية تطبيق تلك الأبحاث للحصول على النتيجة المرضية لهم.

– إنشاء برنامج للبحث في مخرجات البحث العلمي بالجامعات المصرية واحتضان الواعد منها ودعمها للوصول الى مرحلة التطبيق بالتعاون مع الشريك الصناعي المناسب.

– توجيه الرسائل العلمية والأبحاث الجامعية إلى بحوث تطبيقية متخصصة مقابل دعمها وتمويلها من قبل مؤسسات قطاع الأعمال.

3. تطبيقات وأشكال التميز البحثي:

– إنشاء مراكز للتعاون البحثي بين الجامعات المصرية وقطاع الأعمال تضم مكاتب التراخيص وإبرام الاتفاقيات وعقود الشراكة وتسجيل براءات الاختراع والملكية الفكرية.

– إنشاء مراكز للابتكار وريادة الأعمال واستغلال الأراضي والمساحات الزراعية المملوكة للجامعات في إنشاء حدائق علمية وتكنولوجية تكون بمثابة مختبرات بحثية للشركات قطاع الأعمال.

– إنشاء صناديق لدعم البحوث لمساعدة الباحثين الجامعيين على تحويل البحوث إلى أعمال لتحقيق فائدة تجارية لتأمين المزيد من الاستثمارات.

– وضع قوانين حماية الملكية الفكرية لحماية الاكتشافات وبراءات الاختراع.

– بناء جهات اتصال وتواصل متعددة مع مؤسسات قطاع الأعمال وبناء العلاقات مع العديد من ممثلي الشركات .

– المحافظة على الاتصالات المنتظمة والمتكررة مع ممثلي تلك القطاعات والشركات وعدم الاعتماد فقط على التقارير الفنية أو الكتابية السنوية أو النصف سنوية.

– البحث عن وسائل للتسويق البحثي من خلال وسائل التواصل والإعلام يتم من خلالها عرض أفكار وبحوث جامعية تكون مركز اهتمامات قطاع الأعمال، مع تحديد كيفية التواصل والاتصال من خلال مراكز التعاون البحثي .

- إنشاء مكاتب ومراكز استشارية علمية بالجامعات يتم من خلالها تقديم الاستشارات لحل بعض مشكلات قطاع الأعمال بل أيضاً إثراء الأبحاث نتيجة الاحتكاك المباشر بواقع تلك الشركات ومشكلاتها.
 - الاهتمام بإنشاء حاضنات الأعمال لرعاية الجامعة للشركات الناشئة ومساندتها بالأبحاث والاستشارات حتى تصل إلى مكانة اقتصادية متميزة ومن ثم يعود مردود ذلك وتسهم تلك الشركات في التمويل البحثي للجامعة.
 - إنشاء وحدة للبحوث داخل الجامعة تكون مسؤولة عن: عقد اتفاقات مع قطاع الأعمال لتطبيق البحوث، وكتابة العقود مع الشركات المختلفة، وتسويق الأبحاث، وتعهّد براءات الاختراع، ومنح التراخيص، واستفادة قطاع الأعمال والمجتمع من الحرم الجامعي، وأن تتصف هذه الوحدة بالوضوح، والأمانة، والصدق، والشفافية.
 - إنشاء وحدة متخصصة لتسويق نتائج البحوث والتعريف بها.
 - أن تشترك الجامعة مع المؤسسات الإنتاجية بإنشاء وتمويل مراكز بحثية مشتركة.
 - إنشاء شبكات اتصال دولية عبر شبكة الإنترنت للتعاون الدولي مع الشركات العربية والعالمية.
 - تطبيق برامج إدارة الكراسي البحثية بالجامعات المصرية والاستفادة من خبرة الجامعات السعودية في تلك التجربة.
4. مجالات التميز البحثي:
- ألا تقتصر مجالات التعاون البحثي في الجامعات المصرية على الكليات العملية مثل كليات الهندسة والطب والزراعة والصيدلة فقط بل من المفترض أن تتنوع لتشمل العلوم الاجتماعية والإنسانية والكليات النظرية بالجامعة فتلك الجوانب مهمة لا يجب إغفالها.
 - تنظيم ورش عمل تفاعلية والتحضير للقاءات مختلفة مع ممثلي قطاع الأعمال يتم خلالها استعراض دراسات الحالة والاتفيقيات البحثية الناجحة التي تمت بين الجامعات المتقدمة وقطاع الأعمال وإعطاء الفرصة للرجال الأعمال لعرض احتياجاتهم ومجالاتهم .

- التعرف على احتياجات قطاع الأعمال في البيئة المحيطة بالجامعات لتحديد مجالات التعاون؛ فمن الممكن أن يتوجه ممثلو الجامعة أو الكلية إلى شركة ذات مشروع بحثي محدد، ومناقشة احتياجات الشركة لتكوين شراكة من شأنها أن يثير الاهتمامات البحثية للجامعة والشركة على حد سواء .
 - توسيع نطاق مجالات الأبحاث التي تحظى حالياً بأهمية تجارية أو صحية أو منافع اجتماعية عالية.
 - عقد ندوات وملتقيات ومؤتمرات علمية تعاونية مع قطاعات الإنتاج ورجال الأعمال لمناقشة المجالات المرغوبة والمستجدات ودراسة البحوث والاستفادة من نتائجها.
 - البحث عن مجالات جديدة للتعاون البحثي بين الجامعات وقطاع الأعمال لتلبي احتياجات ومتطلبات العصر للمساهمة في تحقيق ميزة تنافسية للجامعات وقطاع الأعمال المصري على مستوى العالم، وتزيد من ترتيب الجامعات على مستوى العالم.
 - تحديث أسس الترقية للأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بحيث تتضمن مجالات البحوث التطبيقية واحتساب ذلك في نظام الترقيات العلمية.
 - انشاء مراكز تميز بحثي بجميع الجامعات المصرية .
 - الاهتمام بنشر الابحاث دولياً ومتابعة الترتيب العالمي للجامعات المصرية والعمل على تحقيق رؤية مصر 2030 بتصدر 40 جامعة مصرية في مؤشر أفضل جامعات أفريقي، بوجود عشرة جامعات على الاقل في مؤشر أفضل 500 جامعة في العالم، ومن أفضل 20 مؤسسة تعليم عالي في الابحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالمياً.
- التوصيات:

استناداً على نتائج البحث توصي الباحثة بالآتي :-

- 1- ضرورة تعميم رؤية مصر 2030 على كافة الكليات ومراكز البحوث من خلال عقد ندوات ومؤتمرات لتوضيح اهداف الرؤية وكيفية تطبيقها على كافة المستويات.
- 2- انشاء مراكز تميز بحثي بجميع جامعات مصر وتطوير الموجود بالفعل .
- 3- انشاء وحدة تسويق البحوث تابعة لمركز التميز البحثي لكل كلية.

- 4- انشاء حدائق البحوث على غرار جامعة اكسفورد.
- 5- تفعيل التعاون مع المؤسسات الصناعية لتمويل الابحاث بالجامعات.
- 6- تطوير المكتبات العلمية بالكليات ومراكز البحوث.
- 7- تفعيل حاضنات الاعمال الموجودة بجميع الجامعات المصرية.
- 8- رصد مكافآت مميزة لنشر الابحاث دولياً.
- 9- دفع الجامعات تكاليف النشر الدولي لرفع ترتيبها على مستوى العالم.
- 10- انشاء برامج خاصة بمصروفات لدعم الابحاث العلمية لكافة الكليات.

المراجع

المراجع العربية:

- سراج الدين، إسماعيل (2009): حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، مطبوعات مكتبة الإسكندرية، ص 18.
- الهادي إبراهيم، أسماء (2014) : عوامل تدني مراكز الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات وسبل الارتقاء بها، المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر (العربي العاشر) تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، في الفترة - من 10: 14 أغسطس، جامعة الدول العربية، ومركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس، القاهرة، ع 26 ، أغسطس، ص 89.
- سعيد محمد، أمل (2013): دراسة مقارنة للأداء البحثي في بعض الجامعات الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، المجلد 16، العدد 46، ص 254.
- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (2019): احصائية عدد الباحثين بمصر لعام 2018، المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار.
<http://www.asrt.sci.eg/ar/index.php/publications-estio>
- الأمم المتحدة (2003): تقرير التنمية الإنسانية العربية "تحو إقامة مجتمع المعرفة"، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ص ص 70 - 73.
- تاريخ الاطلاع <http://www.egypt.gov.eg/page.aspx?id=272020/6/12>
- حميض، بشار (2011): التصنيفات العالمية للجامعات أمر جدي أم مجرد فقاعة؟، مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 2، ع 9، فبراير، ص 53.

- عبدالجبار ابراهيم، تماضر (2018): التعليم العالي في بريطانيا جامعة أكسفورد أنموذجاً :
دراسة تاريخية، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات
للعلوم التربوية، العدد 26، يونيو ، ص 191.
- عبد الحميد، جابر، خيرى كاظم، أحمد (2002): مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار
النهضة العربية، القاهرة، ص134
- جمهورية مصر العربية (2002): قانون حماية الملكة الفكرية المصري رقم 82.
جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالي(2015) : إستراتيجية الحكومة لتطوير التعليم
العالي في مصر (2015-2030): مصر تستمر في المستقبل ، وحدة التخطيط
الاستراتيجي ودعم السياسات، ص 69.
- جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري (2016): رؤية مصر
2030 - استراتيجية التنمية المستدامة - مصر 2030، القاهرة، ص 36.
- جودة حسنين جودة (2002): دراسة جغرافية أوراسيا: قارة المشرق والمغرب، دار المعرفة
الجامعية، الاسكندرية، ص529.
- عبد الله المنقاش، سارة، محمد حماد، عزيزة (2017): نموذج مقترح للاستثمار في البرامج
الأكاديمية بالجامعات السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، مجلة كلية
التربية، جامعة الأزهر، العدد 174، الجزء الأول، يوليو، ص ص 185 -
186.
- عبد الله المنقاش، سارة، سالم السالم، غادة (2018): تنوع مصادر التمويل في جامعة الملك
سعود في ضوء تجربة جامعة أكسفورد، مجلة الفنون والأدب والإنسانيات
والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية ، ص 199.
- أحمد الرحيمي ، سالم ، المارديني، توفيق (2011):الإبداع البحثي في العالم العربي، المؤتمر
السنوي (العربي السادس - الدولي الثالث) تطوير برامج التعليم العالي النوعي في
مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة، في الفترة من 13 - 14
إبريل، مج 1، كلية التربية النوعية - جامعة المنصورة، ص:564 :583.

الصادقي، سعيد (2014): الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز،
مجلة رؤى استراتيجية، مج 2، ع 6، أبريل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث
الاستراتيجية، ص:ص 8: 47.

محمد محمد، سماح (2016): المتطلبات التربوية للارتقاء بترتيب الجامعات المصرية في
التصنيفات العالمية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية،
جامعة المنصورة.

محمد فتحي، شاکر، بدرای زیدان، هام (2004): التربية المقارنة - المنهج - الاساليب -
التطبيقات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص 181.

حمزة الشربيني، غادة (2016): استشراف مستقبل الجامعات العربية في سياق التصنيفات
الدولية، المؤتمر العربي الدولي السادس: لضمان جودة التعليم العالي، جامعة
السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الزرقاء الأردنية، فبراير، 50: 57.

ياقوتة، غبغب ، سليمان، بلعور (2016): واقع الجامعات العربية في التصنيف الدولي :
الجزائر نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ع 13، جامعة لونيبي علي
البليدة 2 - مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، الجزائر، ص:ص 336: 348.
سعد الدين الشريف، فاتنة (2020): مدى ملاءمة معايير التصنيف العالمية للجامعات لواقع
الجامعات العربية: دراسة تقويمية، المجلة التربوية، جامعة الكويت، مج34، ع
134، مارس، ص:ص 221: 264.

طارق، فارس (2020): نموذج مقترح لتطوير أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية،
مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، مج 5، ع 1، فبراير، لندن - المملكة
المتحدة.ص:ص 53: 75.

بكنام صدقي عبد العزيز، كريمان (2015): تأثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات: جامعة
القاهرة نموذجا، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، مج 2، ع 3، يوليو /
سبتمبر، الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف، ص:ص 307:
328.

علي السيد، السيد (2012): الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم
الجامعي، مجلة كلية التربية بالسويس، المجلد 5، العدد 6، أكتوبر، ص 10.
مجمع اللغة العربية (2001) : المعجم الوجيز ، طبعة وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ص
299 .

مجمع اللغة العربية (2001) : مرجع سابق ، ص 349 .
أحمد حسين ناصف، محمد (2016): تصنيف الجامعات عالمياً في كل من جمهورية مصر
العربية وتايوان: دراسة مقارنة، مجلة التربية المقارنة والدولية، س2، ع4، يناير،
ص:ص 125: 263.

سيف الدين، محمد، موساوي، عبد النور (2015): اتجاهات التحول إلى الجامعة المنتجة "
الاستثمارية كمصدر للتمويل الذاتي: دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة، مجلة
العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 43، ص378.
مسعد ياقوت، محمد (2007): أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، دار النشر
للجامعات، القاهرة، ص: ص 58: 59.

عطا محمد، محمود، عبد المنعم نافع، عبد المنعم (2006): تطوير نظام تقويم أداء عضو
هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء خبرة بعض الجامعات الأخرى، مجلة
كلية التربية، جامعة الزقازيق، المجلد 9، العدد18، ص ص 82 - 84.
محمد شبل، مروة (2015): تمويل التعليم العالي في مصر: المشاكل والبدايل المقترحة،
مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 16، العدد3،
ص4.

تكلا جرجس، ميشيل ، كامل حنا الله، رمزي (1998): معجم المصطلحات التربوية، مكتبة
لبنان، لبنان، ص 303.

عز الدين، نزعي، فراحي، بلحاج (2016): دراسة العلاقة بين ترتيب الجامعات الجزائرية
حسب مؤشر الكفاءة والترتيب العالمي Webometrics، مجلة البشائر
الاقتصادية، مج 2، ع7، ديسمبر، ص:ص 17: 32.

أحمد إبراهيم، هالة (2018): تفعيل دور الشراكة البحثية في تحقيق الميزة التنافسية
للجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، المجلد 33، العدد 4،
مارس، ص 474.

محمد حافظ، هنداوي (2000): دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي في مصر وبريطانيا
والولايات المتحدة الأمريكية جامعة المنصورة - مجلة كلية التربية دمياط - عدد
34 يوليو، ص 61:62 .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2015). الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا
والابتكار (2015 - 2030)، جمهورية مصر العربية، ص 20. متاح على:
http://www.bu.edu.eg/portal/uploads/NewsPDF/Scientific_Research_Innovation_5_01112015.pdf
تاريخ الاطلاع 2020/6/1

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2015). الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا
والابتكار (2015 - 2030)، مرجع سابق، ص ص 28 - 30.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2015). الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا
والابتكار (2015 - 2030)، مرجع سابق، ص ص 28 - 30.

زكي بدروس، وفاء (2017): سيناريوهات مقترحة لمستقبل تسويق الخدمات التعليمية
بالجامعات المصرية في ضوء نماذج بعض الجامعات الاجنبية، المجلة التربوية،
كلية التربية جامعة سوهاج ، العدد 47، يناير، ص 468.

محمد محمد أحمد التوم، ياسر (2018): تحسين تصنيف الجامعات السودانية في تصنيف
ويبومتريكس ، مجلة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، ع3، مارس، ص: 327:
353.

المراجع الأجنبية

- Ainley, P. & Bailey, D. (1998): The Business of Learning Staff and Student Experiences of Further Education , London, Cassell, p.54.
- Anić, I. D. (2017):Facilitating Effective Science–Industry Collaborative Research : A Literature Review, Privredna kretanja i ekonomska politika, No.26, pp7–40 Available at: file:///C:/Users/PC/Downloads/PKIEP_140_Anic.pdf تاريخ الاطلاع 2020/6/16
- Brown, P. (2004): Strategic Capability Development In The Higher Education Sector, The International Journal of Education Management, Vol. 18, No. 7 , p.437.
- Baskerville, S. (2013) : A guide to UK higher education and partnerships for overseas universities UK Higher Education, Research Series International Unit p.9.
- Casu, B. & Thanassoulis, E. (2006) : Evaluating cost efficiency in central administrative services in UK universities , Omega , Vol. 34 , No.5 ,Oct., P.420.
- Egyptian Science Technology and Innovation Observatory (2015): Science Technology and Innovation Indicators Bulletin, Issue3, April, p 4.
- University of Oxford (2018): Strategic Alliances with the Mathematical, Physical and Life Sciences departments

Available at: <https://www.mpls.ox.ac.uk/our-team/industry-links> تاريخ الاطلاع 2020/5/29

University of Oxford (2018): Business Development and Partnering, Available at:

<https://www.medsci.ox.ac.uk/support-services/teams/business-development> تاريخ الاطلاع 2020/5/22

University of Oxford (2018): consulting services, Available at:

<https://innovation.ox.ac.uk/academic-expertise-technical-services/> تاريخ الاطلاع 2020/5/25

University of Oxford (2018): facts and figures full version,

Available at: <https://www.ox.ac.uk/about/facts-and-figures/full-version-facts-and-figures?wssl=1> تاريخ الاطلاع

2020/5/17

University of Oxford (2018): Industry Experts in Residence,

Available at: <https://www.medsci.ox.ac.uk/support-services/teams/business-development/industry-experts-in-residence>

تاريخ الاطلاع 2020/5/25

University of Oxford (2018): Knowledge Exchange, Available at:

<http://www.torch.ox.ac.uk/knowledge-exchange> تاريخ الاطلاع

2020/5/26

University of Oxford (2018): Oxford Angels Network, Available at:

<https://innovation.ox.ac.uk/about/networks/oxford-angels-network/>

تاريخ الاطلاع 2020/5/22

University of Oxford (2018): Oxford Innovation Society, Available

at: <https://innovation.ox.ac.uk/about/networks/oxford-innovation-society> تاريخ الاطلاع 2020/5/20

University of Oxford (2018): Research Alliances, Available at:

<https://www.medsci.ox.ac.uk/support-services/teams/business-development/researchalliances>
تاريخ الاطلاع 2020/5/22

University of Oxford (2018): Research Services Office, Available

at: <https://www.medsci.ox.ac.uk/support-services/teams/business-development/working-with-university-teams> تاريخ الاطلاع 2020/5/23

University of Oxford (2018): startup incubator, Available at:

<https://innovation.ox.ac.uk/startupincubator/> تاريخ الاطلاع
2020/5/26

University of Oxford (2018): Strategic Alliances with Medical Sciences departments, Available at:

<https://www.medsci.ox.ac.uk/divisional-services/support-services-1/business-development> تاريخ الاطلاع 2020/5/26

University of Oxford (2018): Strategic Alliances with Social Sciences, Available at:

<https://socsci.web.ox.ac.uk/partnerships> تاريخ الاطلاع
2020/5/29

التميز البحثي وتأثيره على ترتيب الجامعات عالمياً " جامعة أكسفورد نموذجاً " وإمكانية الاستفادة منها في
الجامعات المصرية
داليا طه محمود يوسف

University of Oxford (2018): Strategic plan 2018–23, Available at:

[http://www.ox.ac.uk/about/organisation/strategic-plan-](http://www.ox.ac.uk/about/organisation/strategic-plan-2018-23)

[2018-23](http://www.ox.ac.uk/about/organisation/strategic-plan-2018-23) تاريخ الاطلاع 2020/5/20

University of Oxford (2018): The Oxford Research Centre in the Humanities, Available at: <http://www.torch.ox.ac.uk/about>

تاريخ الاطلاع 2020/5/21

Usher, A. & Savino, M. (2007). A Global Survey of University Ranking and League Tables, Journal Higher Education in Europe, Volume 32, [Issue 1](#), pp. 5–15.

مواقع الانترنت

<http://www.webometrics.info> تاريخ الاطلاع 2020/6/16

<https://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ الاطلاع 2020/5/29

[https://www.facebook.com/the.university.of.oxford.](https://www.facebook.com/the.university.of.oxford) تاريخ الاطلاع
[2020/9/19](https://www.facebook.com/the.university.of.oxford)

[Shanghai Jiao Tong University](#) تاريخ الاطلاع 2020/6/16

[THES_QS World University Rankings](#) تاريخ الاطلاع 2020/6/16

Wikipedia (2018): Oxford Available at:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ الاطلاع 2020/5/16 .

تصنيف شنغهاي الترتيب الاكاديمي للجامعات العالمية

تاريخ <http://www.shanghairanking.com/ARWU2020.html>

الإطلاع 2020/5/10.

[https://www.ox.ac.uk/about/facts-and-](https://www.ox.ac.uk/about/facts-and-figures) معلومات عن جامعة أكسفورد

[figures](https://www.ox.ac.uk/about/facts-and-figures) تاريخ الاطلاع 2020/5/14.

موقع ويكيبيديا <http://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ الاطلاع 2020/6/16